المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

# قراءات في
# الأزمة اليمنية

د. عادل دشيله
نبيل البكيري
ياسين التميمي
مطهر الصفاري

قراءات في

# الأزمة اليمنية

2020

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

# قراءات في
# الأزمة اليمنية

د.عادل دشيله
ياسين التميمي

نبيل البكيري
مطهر الصفاري

الإشراف العام: محمد الرجوي
مراجعة وتحرير : مطهر الصفاري
تصميم واخراج: عبدالرحمن قحطان

2020

# المحتويات


مقدمة الكتاب..... 11

**أزمة الهوية في اليمن وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي..... 16**

الملخص..... 17

مقدمة..... 18

تعريف الهوية:..... 20

مفهوم الهوية اليمنية:..... 22

العوامل التي ساعدت في تأسيس الهوية اليمنية..... 23

الهوية اليمنية بين مطرقة المليشيات المذهبية والعنصرية ..... 26

أزمة الهوية في المجتمع اليمني اليوم وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي..... 28

الخاتمة..... 32

التوصيات:..... 34

المراجع:..... 36

**الملامح السياسية الراهنة وفرص تجاوز ضعف المؤسستين الرئاسية والبرلمانية واستعادة فعاليتهما ..... 38**

مقدمة:..... 39

إشكالية الاستقالة المعلقة للرئيس والحكومة..... 42

التحالف يستثمر نهج الرئيس في التفريط..... 45

حكومة لا تنشغل بالسياسة..... 48

السلطة التشريعية..... 50

الاستنتاجات..... 55
التوصيات.....59
**قراءة في تموضعات الأحزاب السياسية المؤيدة للشرعية بين الأيدلوجي والسياسي .....61**
تمهيد:..... 62
جذور الصراع الحزبي .....64
الأحزاب والأزمة اليمنية الراهنة..... 66
موقف المؤتمر الشعبي العام .....66
موقف التجمع اليمني للإصلاح ..... 71
تموضعات الحزب الاشتراكي اليمني..... 74
تموضعات التنظيم الوحدوي الناصري..... 76
الخاتمة..... 79
**اليمن: خمس سنوات حرب.. الفاعلون الإقليميون .....80**
مقدمة..... 81
محطات الصراع والنفوذ في اليمن منذ انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤..... 82
المحطة الأولى: سبتمبر ٢٠١٤ ومارس ٢٠١٥ برز فيها النفوذ الإيراني..... 83
المحطة الثانية: مارس ٢٠١٥ وحتى مايو ٢٠١٧ عودة النفوذ السعودي..... 84
المحطة الثالثة: النفوذ الإماراتي..... 84
المحطة الرابعة: منذ اكتوبر 2019 محاولة السعودية استعادة المبادرة والخروج من المأزق....85
الدول الإقليمية المتدخلة في اليمن..... 86
المملكة العربية السعودية..... 86

دولة الإمارات العربية المتحدة..... 89
التحالف العربي بقيادة السعودية..... 91
التحالف السعودي الاماراتي..... 92
سلطنة عمان..... 95
دولة قطر..... 96
إيران..... 98
الأمم المتحدة ومبعوثوها ..... 100
الموقف الدولي..... 101
المستقبل.....103
توصيات..... 104
خاتمة الكتاب ..... 106

# مقدمة الكتاب

لا تزال الحرب مستمرة في اليمن منذ انقلاب جماعة الحوثي المسلحة واسقاطها العاصمة صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014 بدعم من القوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي أطاحت به ثورة 11 فبراير 2011، ومن ثم تدخل التحالف العربي عسكرياً بقيادة المملكة العربية السعودية في 25 مارس 2015، بهدف استعادة مؤسسات الدولة ومساعدة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي على فرض سيطرتها على مختلف المؤسسات والجغرافيا اليمنية.

خلال الخمس السنوات الماضية ونتيجة لضعف أداء الحكومة اليمنية وتضارب النتائج على الأرض مع الأهداف المعلنة للتحالف العربي، فقد توالدت الحرب حروباً، وبدلاً عن انقلاب واحد، أضيف انقلاب آخر في العاصمة المؤقتة «عدن» (أغسطس 2019) مدعوماً من دولة الإمارات العربية المتحدة، شريكة السعودية في التحالف، وبرزت الكثير من الشكوك حول الأهداف الحقيقة للتحالف. كما أن تحالف (الحوثي-صالح) شركاء الانقلاب في بداية الحرب قد انفرط عقده وانتهى بقتل جماعة الحوثي للرئيس السابق علي عبد الله صالح في 4 ديسمبر 2017.

يعد هذا الكتاب كمحصلة لندوتين أقيمتا في مقر المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية في مدينة إسطنبول بمناسبة مرور خمس سنوات من الحرب في اليمن، شارك فيها نخبة من الشخصيات اليمنية والعربية

وعدد من الباحثين والطلاب اليمنيين، وتخلل الندوتين مداخلات أثرت الأوراق المقدمة وتم تضمين أبرزها في الأوراق البحثية المنضوية تحت هذا الكتاب، الذي يهدف إلى رصد التغييرات التي حدثت في اليمن خلال سنوات الحرب في المجالات الثقافية والسياسية والعسكرية، وانعكاساتها على موازين القوى المحلية ومواقف الأحزاب السياسية وحجم نفوذ الدول الإقليمية في الساحة اليمنية، وكيف انتقلت الحرب إلى العمق الخليجي وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية.

فالكتاب يبحث في أعمال جماعة الحوثي المسلحة الهادفة إلى إحداث تغيير ثقافي واجتماعي من خلال نشر أيدولوجيتها العقائدية عبر المدارس والمراكز الصيفية والمؤسسات الحكومية في ظل استحواذها على الفضاء العام في المناطق التي تسيطر عليها، وعمل جماعة الحوثي الممنهج على ضرب أبرز المكونات الاجتماعية وتطويع المكونات الأخرى لخدمة أجندتها مستفيدة من سوء أداء الحكومة الشرعية والتحالف العربي.

ومن جهة أخرى يسلط الكتاب على دور القوى الإقليمية في إعادة هندسة موازين أطراف الصراع اليمنية ومحاولة فرض هويات للصراعات والتحكم بمساراتها واخراجها عن الإطار الوطني إلى الطائفي (سني-شيعي) والمناطقي (شمالي-جنوبي) رغم الإقرار بوجود بعضها لكنها كانت محدودة ولم يتم تبنيها من قبل كما هو حاصل خلال هذه الفترة.

يهدف الكتاب أيضاً إلى رصد محطات الصراع في اليمن وأبرز التحولات

التي شهدتها من خلال أربعة محاور رئيسية، يبحث المحور الأول «أزمة الهوية في اليمن وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي»، ويتحدث المحور الثاني عن «الملامح السياسية الراهنة وفرص تجاوز ضعف المؤسستين الرئاسية والبرلمانية واستعادة فعاليتهما»، بينما يقدم المحور الثالث «قراءة في تموضعات الأحزاب السياسية المؤيدة للشرعية: بين الأيدلوجي والسياسي»، فيما تركز المحور الرابع على «دور الفاعلون الإقليميون في الصراعات التي يعاني منها اليمن».

وتكمن أهمية الكتاب في أنه يتناول بالتعريف والتقييم أهم الفاعلين المحليين والإقليميين في الصراع في اليمن وأدوارهم، وحتى الأطراف التي لم تذكر بصورة مباشرة، فقد وردت ضمن تفاعلاتها مع الفاعلين الرئيسيين بل وتوظيف الفاعلين الاقليمين لبعضها، حيث يتضمن الكتاب أربعة محاور رئيسية، مع إدراك العلاقات التداخلية بين المحاور على مستوى اللاعبين والقضايا، فقد خصصت ثلاثة منها لتناول الفاعلين المحليين في الصراعات في اليمن، فيما أفرد المحور الرابع للفاعلين الخارجيين وأدوارهم وخاصة على مستوى الدول الإقليمية، ففي المحور الأول يناقش الدكتور عادل دشيلة: مدى إشكالية أزمة الهوية في المجتمع اليمني وتداعياتها على مستقبل اليمن السياسي والاجتماعي، مستهلاً بتعريف مفهوم الهوية اليمنية، ومتناولاً العوامل التي شكلتها، ومحاولات الجماعات الطائفية متمثلة بـ «جماعة الحوثي المسلحة» والمناطقية الانفصالية وأبرزها ما يسمى بـ «المجلس الانتقالي الجنوبي»؛ بناء هويات ثانوية وفرعية بهدف

استبدالها بالهوية الوطنية الجامعة خدمة لتحقيق مشاريعها الصغيرة الإقصائية والتشطيرية والاستحواذية، وبيان كيف عملت وتعمل هذه المجموعات الطائفية والمناطقية على استغلال حالة ضعف مؤسسات الدولة اليمنية.

وفي المحور الثاني، يشخص الكاتب والمحلل السياسي الأستاذ ياسين التميمي، ضعف السلطتين الرئاسية والبرلمانية من خلال سرد الملامح السياسية الراهنة والمضطربة وزيادة حجم التعقيدات انطلاقا من الحاجة إلى إجراء مقاربة متجردة للمشهد اليمني الراهن وفي القلب منه مؤسسات الدولة اليمنية، مع التركيز على الواقع الذي تعيشه السلطة التنفيذية ممثلة في رئاسة الجمهورية والحكومة، وذلك الذي تعيشه السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب (البرلمان)، وهما السلطتان اللتان تنهضان بالدور الأساسي في قيادة وتسيير المرحلة الانتقالية طولة الأمد التي بدأت منذ انتخاب الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، رئيسياً انتقالياً توافقياً للبلاد في 21 فبراير/ شباط 2012. ويبحث التميمي في فرص تجاوز الضعف واستعادة فعالية السلطيتين التنفيذية والتشريعية باعتبارهما المؤثرة على بقية المؤسسات التي ترتكز عليها الدولة اليمنية، واستجلاء ملامح مستقبل الدولة اليمنية، مختتماً باستنتاجات وتوصيات لصناع القرار تساعد على تجاوز تحديات الحاضر لضمان المستقبل.

أما المحور الثالث، فقد خُصص لتقييم دور النخبة والقوى السياسية، حيث يقدم الأستاذ نبيل البكيري، الكاتب والمحلل السياسي، «قراءة في تموضعات الأحزاب السياسية المؤيدة للشرعية: بين الأيدلوجي والسياسي»

سارداً محطات من التجربة السياسية المعاصرة، ويبحث في ماهية حقيقة الصراعات الحزبية وجذورها، والإشكاليات التي تعاني منها تلك الأحزاب السياسية، والمواقف التي تنازعتها ثنائية الأيدلوجي والسياسي؛ من هذه الصراعات المحلية وطبيعة علاقاتها مع بعضها البعض، وموقفها من التحالف العربي الذي تقوده السعودية، فضلاً عن موقف الأحزاب السياسية من جماعة الحوثي، عدا عن رؤيتها وموقفها من الشرعية اليمنية، ورؤية كل من هذه الأحزاب للحل والخروج من هذه الأزمة.

في المحور الرابع والأخير، ركز الكاتب والباحث السياسي مطهر الصفاري، على أدوار الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في اليمن، باحثاً في دوافعها، وطبيعة وحجم تدخلها المباشر وغير المباشر، وعلاقتها بالأطراف المحلية، وكيف استغلت بعضها الإشكاليات المحلية في تنفيذ أجندتها، ولماذا طغى تأثيرها في الصراعات الجارية على دور الأطراف المحلية، وإلى أي حد ممكن أن تؤثر تلك الدول في رسم مستقبل اليمن المهدد بالانقسامات، في حال استمر أداء قيادات الدولة والنخبة على ما هي عليه من تسليم وتبعية للقوى الخارجية.

ويختتم الكتّاب محاورهم باستنتاجات ومجموعة توصيات بهدف المساهمة في تصويب السياسات بما تنعكس إيجابا على انهاء الصراعات واستعادة مؤسسات الدولة وسيادتها لمعاودة دورها الضامن للحقوق والحريات والتنمية، وفق علاقات تعاونية مع دول الجوار.

# أزمة الهوية في اليمن وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي

د: عادل دشيله

## الملخص

تحاول هذه الدراسة أن تركز على أزمة الهوية في المجتمع اليمني وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي أيضًا، ستوضح مفهوم الهوية اليمنية، والعوامل التي شكلت هذه الهوية، بالإضافة إلى ذلك ستبين محاولات الجماعات الطائفية والمناطقية بناء هويّات ثانوية وفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

في هذه الورقة البحثية، ثّمة محاور سنتناولها باختصار حول أزمة الهوية في اليمن.

## مقدمة

«لا نستطيع تجاهل فرضية «هنتجتون، 1988 بأننا على وشك عصر جديد مظلم من الكراهية القبلية، فيما أسماه صراعات وحروب وخطوط التقسيم الحضاري» (الجزار، ص 10)[01].

تُعد مشكلة أزمة الهوية من ضمن المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع اليوم، لأن الهوية اليمنية والمشروع الوطني الذي يسعى للحفاظ على هذه الهوية يتعرضان لهزات عنيفة مما يُعرِّض السلم الأهلي والنسيج المجتمعي لمخاطر جسيمة قد لا يتعافى منها المجتمع اليمني لعقود قادمة، فمن أبرز المشكلات التي يواجهها اليمن اليوم أزمة الهوية، ولقد فشلت الحكومات اليمنية المتعاقبة في غرس مفهوم الولاء الوطني، ولم تنتبه تلك الحكومات لخطورة تشكيل هويّات على أسس مناطقية، وقبلية، وطائفية، وجهوية، وكان من نتائج تلك السياسات الخاطئة هو ترك القوى التقليدية بشقيها الديني والمناطقي في فرض هويّات جديدة على حساب الهوية الوطنية الجامعة، يؤكد الباحث عبد الله السالمي « أنه على امتداد عمر اليمن الجمهوري باستثناء مدة وجيزة تلت إعلان الوحدة السياسية بين شطري الوطن، كما يرى البعض، وفيه نظر لم يُقدّر للهوية الناظمة للمُتعدد الثقافي والسياسي والاجتماعي بلوغ مربع الوطنية الكلية الجامعة والثبات عليه» (ص 1)[02].

(01) – الجزار، هاني. « أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب». هلا للنشر والتوزيع،2010.

(02) – السالمي، عبد الله. «اليمن وسؤال الهوية الوطنية: قراءة في التدافع الطائفي والقبلي والمناطقي.»

بعد انقلاب قوى التمرد الحوثية على الدولة اليمنية غداة 21 أيلول/ سبتمبر 2014 فقد فرضت تلك المليشيات واقعًا مختلفًا ونشرت ثقافتها الأيديولوجية الدخيلة على المجتمع اليمني بالقوة خصوصًا في المناطق التي تسيطر عليها، كما أنّها ما تزال تفتح العديد من المراكز السرية لجلب أكبر قدر من أبناء القبائل وتعبئتهم بأفكارها المذهبية والتي لا تَمُتُّ إلى الدين الإسلامي الحنيف بصلة، كان من نتائج ذلك الانقلاب الدموي هو ظهور الهويّات المتعددة أكثر من أي وقت مضى داخل الجغرافيا اليمنية، وإن كان كاتب هذه الورقة البحثية لا ينكر بأن الخلافات كانت موجودة داخل المجتمع اليمني، إلا أن الانقلاب الحوثي ساعد بعض القوى التقليدية وجماعات العنف المناطقية والدينية الأخرى أن تنشئ كيانات وهويّات مختلفة وبعيدة كل البعد عن الهوية اليمنية الجامعة بطريقة مخيفة.

أيضًا، عندما غابت الهوية الوطنية ظهر لنا هويّات جديدة على أسس جغرافية مثل الهوية التهامية، الهوية الحضرمية، الهوية المهرية، وهويّات أخرى ليس المجال لذكرها هنا، علاوة على ذلك أصبح أبناء المناطق القبلية يعتزون بهويتهم القبلية ويتفاخرون بها، بينما التحق بعض الشباب بالمليشيات الطائفية المتمردة ورفع شعار وأيديولوجيا هذه العصابات المتمردة علَّه يسلم من بطشها وتنكيلها، وكل هذا على حساب الهوية اليمنية، وهكذا أصبح اليوم في المجتمع اليمني عدة جماعات، وهذه الجماعات تحمل هويّات مختلفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجد في جنوب اليمن عصابات ترفع علم غير علم الجمهورية اليمنية، والحوثي

يرفع شعار الموت لأمريكا، والقاعدة ترفع شعار الله أكبر...إلخ، لم يتبقَ إلا تيار المشروع الوطني الذي يحمل شعار الجمهورية اليمنية ويحاول الحفاظ على الهوية اليمنية بغض النظر عن أخطاء هذا التيار.

## تعريف الهوية:

«الهوية هو مصطلح يستخدم لوصف مفهوم الشخص وتعبيره عن فرديته وعلاقته مع الجماعات كالهوية الوطنية أو الهوية الثقافية ]...[، كما تُعرف الهوية بأنها مجمل السمات التي تميز شيئا عن غيره أو شخصًا عن غيره أو مجموعة عن غيرها، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة بغداد عن الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003»)[03]. ومفهوم الهوية «لفظ تراثي قديم، موجود في كتب المصطلحات مثل «التعريفات» للجرجاني، ومعناه أن يكون الشيء هو هو، وليس له مقابل مما يدل على ثبات الهوية» (حنفي)،[04] ويُعرِّف أدوارد سعيد الهوية من خلال السؤال التالي: «من نحن؟ من أين جئنا؟ ما نحن؟» (الهوية المضطربة لإدوارد سعيد في خارج المكان)، كما تعرف الهوية في علم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية تحدد ماهية المجتمع وتركيبته البشرية بمكوّناتها المتداخلة والمتشابكة بطرقٍ مُعقَّدة بما فيها المكونات الاجتماعية البحتة والدينية واللغوية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتربوية وغيرها، وهوية الفرد جزءٌ

(03)- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة بغداد عن الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003». شوهد بتاريخ 18-07-2019. http://uobaghdad.edu.iq/?p=2567

(04)- حنفي، حسن. «مسألة الهوية... رؤية فلسفية» الاتحاد، 5 يناير 2013. شوهد بتاريخ 27-07-2019م https://cutt.ly/venzVes

من هوية المجتمع التي قد تكون ثابتة أو متغيرة ومتحولة أيضًا»، بينما تستعمل الأبحاث النفسية مفهوم الذات (Self-Concept) للتعبير عن الهوية، كما أوضح الجابري أنه لا هوية بدون وجود، أما تاب Tap فيعتبر الهوية « نظاما من تصورات الذات ونظام مشاعر إزاء الذات»، (كركوش، ص 270).[05]

بناءً على ما سبق، يتضح بأن هناك عدة تعريفات للهوية، فتعريف الهوية في العلوم الفلسفية يختلف عن تعريف الهوية في العلوم الاجتماعية والسياسية وعلم النفس، كما أن المعاجم اللغوية لم تقدم تعريفا شاملا للهوية، فكل حقل معرفي يعرف الهويّة من المنظور الذي يراه مناسبًا، وقد بين أوريل أن «كل محاولة لإعطاء تعريف شامل ووافي ونهائي يرضي النفسانيين والاجتماعيين والانتروبولوجين ستظل بدون جدوى» (مرجع سابق، ص271)،[06] ولذلك لن نخوض في تفاصيل الاختلافات بين الفلاسفة وعلماء النفس حول تعاريفهم لمفهوم الهوية وسنكتفي بالتعريف التالي: الهوية «هي الخصوصية والذاتية وهي ثقافة الفرد ولغته وعقيدته وحضارته وتاريخه» (تعريف ومعنى الهوية)[07].

(05) - كركوش، فتيحة. « إشكالية بناء الهوية النفسية الاجتماعية.» مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة البليدة 2، العدد 16، الجزائر، سبتمبر 2014م.

(06) - مرجع سابق

(07) - «تعريف ومعنى الهوية». موسوعة كله لك. شوهد بتاريخ 19-07-2019م https://cutt.ly/Venz0Ky

## مفهوم الهوية اليمنية:

«يُعَدُّ مفهوم الهُوية إشكالية كبيرة مثله مثل معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية يحتمل أكثر من معنى وتفسير، مذهبية ومناطقية وعشائرية وقبلية تستند إلى مرجعية الأرض، الأمر الذي جعل اليمن يعيش حالة أزمات وحروب تتعلق بذلك الإشكال، وما الحرب الدائرة في اليمن اليوم ومسرح عملياتها إلاّ دليلا على تلك الأزمة البنيوية في المجتمع « (الربيعي)[08].

يؤكد جنكيز بأنه «لن يكون هناك مجتمع بدون هوية» (محسن).[09] إذاً لا هوية بدون مجتمع يمني ولا مجتمع بدون هوية يمنية، والهوية اليمنية ليست منحصرة في سلالة معينة أو منطقة جغرافية محددة، بل هي تعبير عن الذات اليمنية بشكل عام وهذا ما يجب أن يكون، وبدون الهوية الوطنية فلن يكون هناك أمن وتماسك في المجتمع، بل سيزداد ظهور العديد من الهويّات المختلفة والمتناحرة وكل طائفة ستبحث عن هوية خاصة بها، فيتشظى الوطن ويستمر الاقتتال.

(08)- الربيعي، فضل. «إشكالية الهوية في اليمن». الأمناء، 17-02-2016. شوهد بتاريخ 17-07-2019 https:// www.alomanaa.net/news31720.html

(09)- محسن، حاتم. «طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية»، شبكة النبأ -13آب2018-م. شوهد بتاريخ 29-07-2019م. https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/16219

## العوامل التي ساعدت في تأسيس الهوية اليمنية

### العامل الجغرافي:

إن لكل أمة هوية وهذه الهوية تتمثل بارتباط الإنسان بالأرض التي نشأ وترعرع فوق ترابها، فالهوية كلمة عابرة وبسيطة ولكن لها معانٍ سامية وعميقة، فكلما كان الاعتزاز بالهوية قويًا فإن ذلك يساعد على بناء الوطن والنهوض به في شتى المجالات، ولا يُمكن أن يكون هناك هوية وطنية بدون وجود جغرافيا، لذلك الجغرافيا هو المكان الذي تنمو فيه الهوية، وتمثل الجغرافيا اليمنية هوية ثقافية لأمة يمنية عربية تسكن جنوب شبه جزيرة العرب «، عبرت عنها قديما وحديثًا هويّات سياسية عدة كان أهمها حديثا هو الهوية الجمهورية للأنظمة السياسية الحاكمة عقب الثورات اليمنية في القرن الماضي كثورة ال26 سبتمبر/ أيلول 1962 وثورة ال14 أكتوبر/ تشرين أول 1963م، وكذلك الهوية الجامعة للجمهورية اليمنية التي تأسست في العام 1990م، لكن فشلت هذه الأنظمة في تعميق أسس الهوية الوطنية» ( البكيري).[10]

(10)- البكيري، نبيل. «اليمن وصراع الهويات المأزومة»، يماسك: مركز الإمارات للدراسات والإعلام،01-04-2017. شوهد بتاريخ 19-07-2019. http://emasc.org/news/view/8265

**العامل الثقافي:**

ساعد العامل الثقافي في تكوين الهوية اليمنية، ونقصد بالعامل الثقافي: مجموعة القيم والمعتقدات والخصائص التي ينفرد بها المجتمع اليمني ويجعله متميزًا عن غيره من المجتمعات الأخرى، وتتمثل تلك الخصائص في الأعراف والتقاليد وغيرها من السمات الثقافية الأخرى، إذاً «هناك ترابط وثيق بين الهوية والثقافة، فلا هوية من دون ثقافة تستند إليها وتؤسس لها، وهما عنصران متلازمان من عناصر الذات، ومكونان متكاملان من مكونات الشخصية الفردية والجماعية»(حبش)[11]، والهوية الثقافية اليمنية تتكون من العناصر التالية: الشعب، وجغرافيا الجمهورية اليمنية، والدولة الوطنية، أما الهوية الثقافية فتتكون من:

**أ–اللغة:** فلغة الشعب اليمني هي اللغة العربية وهذا أهم مكون في الهوية اليمنية، يقول صمويل هنتجنتون: « إن روح أي حضارة هي اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد»(مرجع سابق)[12].

**ب–الدين:** يستمد الشعب اليمني هويته الثقافية من الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى الوحدة ونبذ الخلاف، ويرفض التمييز العنصري القائم على تقسيم الناس على أسس طبقية، لكن الفهم الخاطئ من قِبل بعض الجماعات الدينية قسّم المجتمع على أسس مذهبية.

(11)– حبش، مروان. «مقاربة في مفهوم الهوية الوطنية». جيرون، 17–08–2019م. شوهد بتاريخ 20–07–2019م. https://geiroon.net/archives/91771

(12) – مرجع سابق

**ج–التاريخ:** لا يمكن للشعب اليمني أن يشعر بوجوده بين الأمم إلا عن طريق تاريخه الحضاري العريق الممتد لأكثر من سبعة ألف عام، فالتاريخ اليمني الممتد لقرون طويلة هو السجل الحضاري الثابت للأمة اليمنية، فقد كانت توصف اليمن بأنها منبع العروبة والتاريخ يثبت ذلك وما قصة ملكة سبأ وملوك حمير ومعين عنا ببعيد، هذا التاريخ الناصع هو الذي شكَّل الهويّة اليمنية وجعلها متميزة عن غيرها من الهويّات الأخرى، وهكذا يعتبر التاريخ المشترك للأمة اليمنية عنصرا مهما من ضمن العناصر التي حافظت وستحافظ على الهوية الثقافية اليمنية.

ومن الواضح أن التاريخ اليمني تعرض للتحريف، وهناك من قام بتحريف حقائق التاريخ الخاصة بالشعب اليمني بل وحاول تجريف الهوية، وهناك بعض المحاولات المستميتة اليوم من قِبل بعض التيارات المتطرفة بشقيها الطائفي والمناطقي لطمس حقائق التاريخ وتشكيل هويّات طارئة مأزومة على حساب الهوية الوطنية وتناست هذه التيارات أن « تأسيس هوية يتطلب صراعا مؤلمًا»(مرجع سابق، ص44)[13]، لذلك ينبغي أن يتوفر لليمنيين اليوم وعي علمي بتاريخهم العريق والحفاظ عليه وتطويره وإبراز جوانبه المشرقة، حيث أن الشعب اليمني يمتلك إرثاً تاريخياً عريقاً، وله بصمات واضحة في نشر الدين وبناء الحضارات، فالتاريخ اليمني هو الذي سيعينهم على تأصيل هويتهم والحفاظ عليها من الهويّات الدخيلة القادمة من خارج الحدود اليمنية.

(13) – مرجع سابق

## الهوية اليمنية بين مطرقة المليشيات المذهبية والعنصرية

لقد جرت عدة محاولات لطمس الهوية اليمنية ابتداءً من محاولات يحيى الرَّسِيّ الذي حاول تجريف الهوية اليمنية وتبديلها بهوية مستوردة من خارج الجغرافيا اليمنية، ثم جرى بعد ذلك محاولات كثيرة من قِبل الطبقة التقليدية الدينية التي تُسمي نفسها بالطبقة الهاشمية باختزال الهوية في سلالتها، متجاهلة حقائق الجغرافيا والتاريخ والحضارة اليمنية الممتدة لقرون عديدة، ولكن فشلت تلك المحاولات في الماضي، ومع ذلك ما تزال المليشيات الحوثية المتمردة اليوم تحاول جاهدة طمس الهوية اليمنية، حيث «وصل العبث بالهوية اليمنية إلى تدمير المكتبات العامة والمتاحف، وحرق الكتب، وجرف الآثار والمتاجرة بها، واستهداف كل ما يتعلق بالتاريخ اليمني والحركة الوطنية اليمنية، ووصل العبث إلى تغيير أسماء الشوارع والمؤسسات التي تحمل أسماء رموز وطنية» («حرث الأرض وطمس المعالم والرموز.. المشروع الحوثي يستهدف الهوية اليمنية»)[14]، أيضًا في عهد هذه المليشيات تم تهريب بعض المخطوطات اليمنية إلى الخارج.

إنّ الجمهورية اليمنية اليوم تعيش حالة من الانهيار شبه التام، فلا وجود لمؤسسات الدولة في المناطق المحررة إلا بشكل جزئي، إضافة إلى ذلك تعيش البلاد أزمة اقتصادية خانقة، وانقساما اجتماعيا غير مسبوق في تاريخ

(14) - «حرث الأرض وطمس المعالم والرموز.. المشروع الحوثي يستهدف الهوية اليمنية.» الإصلاح نت، 19 فبراير 2019م. شوهد بتاريخ 25-07-2019م. http://alislah-ye.net/news_details.php?sid=2802

البلاد، وظهورا قويا لجماعات العنف المسلحة، وأيضًا العصابات الارهابية، ومليشيات العنف العنصرية والطائفية، وتعاظم مشكلات البطالة، والفقر، وتفشي ظاهرة الأمية بين الأطفال بشكل مخيف نتيجة لتحويل المدارس إلى مراكز طائفية للحركة الحوثية، وأسباب أخرى ليس المجال لذكرها هنا، كل هذه الظواهر الاجتماعية السلبية ناجمة عن خلل في الذات اليمنية، وعدم الشعور الحقيقي بالهوية اليمنية الجامعة التي تضم كل أبناء المجتمع بمختلف توجهاتهم ومشاربهم الفكرية والسياسية، مما جعل الهوية اليمنية معرضة للتفكك أكثر من أي وقت مضى.

لقد ظهرت مليشيات دينية مسلحة تحمل فكر أيديولوجي مستورد، وتُقسِّم اليمنيين إلى قناديل وزنابيل حسب فلسفتها الدينية القائمة على التعصب المذهبي والتفوق الجيني، ضاربة بكل القيم اليمنية والعادات والتقاليد والموروث الشعبي عرض الحائط، مما يزيد الطين بِلة أنّ هناك مليشيات أخرى تم تشكيلها على أسس جهوية ومناطقية، ترفض هذه المليشيات الهوية اليمنية جملةً وتفصيلا، وتحاول الانسلاخ منها، وتُعرِّف نفسها بمسميات غير يمنية، بل وتحاول جاهدة طمس كل ما له صلة بالهوية اليمنية لأغراض سياسية واضحة المعالم، تفرض هذه المليشيات ثقافتها على الشباب في المناطق التي تسيطر عليها، وتخدم أجندات إقليمية واضحة، وتنفذها على حساب الهوية اليمنية، بل وتربط الهوية اليمنية بهويّات غير يمنية، هذه الأعمال تُمثِّل خطرًا حقيقيًّا على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي، بسبب تَصرُّف هذه المليشيات فقد أصبحت

الهوية اليمنية اليوم تحت المقصلة، وأصبح العلم اليمني الذي هو رمز الدولة اليمنية الموحدة يُداس بالأقدام ويتم استبداله بشعارات أخرى، وتقوم هذه المليشيات بغرس عقيدة الكراهية بين أبناء البلد الواحد، ونتيجة لهذه الثقافة سينشأ جيل مشوه لا يعرف عن هويته شيئا، بل سيكون حاملاً لتلك المفاهيم القائمة على التعصب المناطقي.

## أزمة الهوية في المجتمع اليمني اليوم وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي

تعني أزمة الهوية عند اريكسون بأنها» تنازعا نفسيا داخليا للمواطن بين الاندفاع نحو الانتماء المغروس بداخلنا، وذلك الانتماء الذي يبثه النظام والإطار الاجتماعي المحيط بالإنسان خارجيا» (لزغد، ص39)[15]. كما يؤكد ماير بأن أزمة الهوية «تمثل النتيجة المتوقعة للإخفاق في عملية تحديد الهوية»(مرجع سابق ص 41).[16] تختلط الهويات الفرعية بالهوية الوطنية الجامعة، ويعرف الفرد نفسه بحسب قبيلته، وأحيانًا بحسب مذهبه ومنطقته، وهذا التعريف خلق أزمة هويّة وطنية بحيث تطغى الهويّات الفرعية على الهويّة الوطنية.

قبل انقلاب الحركة الحوثية على مخرجات الحوار الوطني في نهاية العام 2014 أوجز فريق بناء هوية الدولة في مؤتمر الحوار الوطني مظاهر

(15) – لزغد، هنا. «أزمة الهوية لدى المراهق دراسة مقارنة بين المراهقين الجانحين والمراهقين الغير جانحين دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية رمضان جمال–سكيكدة». رسالة دكتوراه. جامعة محمد خيضرز بسكرة، 2016.

(16) – مرجع سابق

أزمة الهوية اليمنية في النقاط التالية: غياب مفهوم المواطنة، بروز طبقة النفوذ وانتهاك حقوق المواطنة، طمس الهويات.

**لذلك فإن أبرز نتائج أزمة الهوية اليمنية كانت كالتالي:**

رفض الحراك الجنوبي للهوية اليمنية وعدم الاعتراف بها كهوية وطنية، بروز العديد من الهويات التي تطالب بحقها في التعبير، وبروز الصراع الطائفي، غياب مفهوم المواطنة في الجمهورية اليمنية، ضعف الانتماء لهوية وطنية (باسلمة، ص 4-5).[17]

المتتبع للمشهد السياسي اليمني المعاصر سيجد أن اليمن لم يشهد فترة استقرار سياسي منذ خروج العثمانيين من المناطق الشمالية اليمنية في مطلع القرن العشرين، وخروج البريطانيين من المناطق الجنوبية اليمنية في العام 1967م، وإنهاء الحكم الإمامي في شمال اليمن عام 1962م، ثم تلى ذلك حروب شرسة بين أنصار الإمامة والثوار اليمنيين، واستمرت تلك الحرب الأهلية مدة ثمان سنوات، بعد ذلك توصل اليمنيون في العام 1970م إلى مصالحة شاملة وكانت هذه المصالحة بين بقايا الإمامة والثوار، ناهيك عن الصراعات المناطقية والقبلية، بعد تلك الحرب المدمرة تفجرت عدة صراعات في جنوب اليمن مرورا بحروب المناطق الوسطى، ثم حرب 1994 بين الشرعية الدستورية وبعض القوى الانفصالية المتمردة، شهد اليمن بعد تلك الحروب هدوءاً نسبياً، ولكن سرعان ما تفجر الصراع

(17)- باسلمة، بدر. «مؤتمر الحوار الوطني، فريق بناء الدولة، هوية الدولة: أزمة الهوية اليمنية» مايو 2013م.

في العام 2004 بين الحركة الحوثية المتمردة والحكومة اليمنية المركزية بقيادة علي عبدالله صالح، اثبتت تلك الحروب أن النخب السياسية اليمنية التقليدية كانت غير قادرة على حل خلافاتها السياسية بالطرق السلمية، لذلك كانت تلجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها السياسية مما عرض الهوية اليمنية لمخاطر عديدة، وما الحروب الدائرة اليوم إلا نتيجة لتراكمات قديمة وخلافات عميقة بين النخب اليمنية، أدت بالمجتمع اليمني إلى هذا الواقع المأساوي الذي يعيشه اليوم.

ومما لا شك فيه أن المجتمع اليمني لم يفقد الإحساس بهويته، وإن كانت النزاعات المسلحة هي المسيطر على الأرض، إلا أنّه ونتيجة لهذه النزاعات فقد خسر اليمنيون بشكل جزئي هدفهم المشترك القائم على بناء دولة يمنية موحدة، والذي عبروا عنه في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في العام 2014م، ونتيجة للحرب الأهلية الدائرة في البلاد فقد ظهرت في البلاد هويّات فرعية، وأصبح المواطن اليمني يفتخر بقبيلته بدلاً عن هويته اليمنية، كما أصبح الرجل الديني المتشدد يتفاخر بمذهبه على حساب القواسم المشتركة، إذاً فإن هذه الحرب أرغمت الكثير من المواطنين للعودة إلى مربع المناطقية في ظل ضعف المشروع الوطني، كما أنّه لا ينكر أحد بأن هناك تيار وطني عريض يحاول الحفاظ على الدولة والهوية الوطنية الجامعة، إلا أنّ هذا التيار ليس بيده صنع القرار مما جعل تأثيره في الميدان ضعيفاً.

من خلال الأحداث الجارية في اليمن يتضح أنّ المجتمع اليمني اليوم يعاني من أزمة كبيرة، تعدت هذه الأزمة الصراع السياسي إلى المبادئ الأخلاقية والقيم الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، فما يجري اليوم من جرائم بحق الإنسان اليمني ومن تجريف لهويته اليمنية إنْ هو إلا مؤشر لمستقبل خطير إذا استمرت الأمور على ما هي عليه في الوقت الراهن، «وقد كشفت الحروب أنها حروب كامنة تحت دوافع أزمة الهوية في الأساس [...]. إن غياب مشروع الدولة الوطنية يعود في الأساس إلى فشل بنيوي في الهوية والنظام السياسي الذين حولته النخب السياسية والاجتماعية إلى عصبيات مختلفة زادت من عملية التشظي السياسي والاجتماعي والثقافي».[18]

(18) - مرجع سابق

## الخاتمة

من الواضح، أن الهويّة اليمنية قد تعرضت لهزات عنيفة، ولكن محاولة طمس الهوية لم ينجح على مدى القرون الماضية، فكما جاء نشوان بن سعيد الحميري الذي رفض العنصرية الإمامية الزيدية القائمة على اختزال الهوية اليمنية في سلالة معينة، وجاء الزبيري وزملاؤه وأجهضوا مشروع العصابات الطائفية، فبكل تأكيد لن تستطيع جماعات العنف المسلحة سواءً تلك العصابات الطائفية المتواجدة في بعض الأجزاء الشمالية من الوطن، أو تلك الجماعات المتمردة المتواجدة في بعض المناطق الجنوبية من البلاد والتي تحاول الانسلاخ من الهوية اليمنية تحت مسميات وهويات طارئة، فإن الهوية اليمنية ستبقى عصيَّة على الطمس لأن هذه هويّة أمة بكاملها وليست هويّة عنصرية عصبية قائمة على الاختزال في طائفة محددة، وهناك مقاومة شرسة من قِبل التيار الوطني الذي يرفض الهويات الفرعية وينادي بضرورة الحفاظ على الهوية اليمنية الجامعة التي تضم فئات المجتمع كآفة دون التمييز بين أبناء البلد.

وبناءً على ما سبق ذكره، فالهوية اليمنية الجامعة بحاجة إلى جهود تتجه نحو رد الاعتبار لها من خلال مواجهة المشاريع الظلامية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وبناء دولة يمنية مدنية ذات هوية جامعة، ومن ثم الانطلاق نحو المستقبل، والهوية اليمنية ليست كياناً جامداً بل يمكن تطويرها، ولقد مر الشعب اليمني بمعاناة كبيرة وتعرضت هويته الثقافية لهزات عديدة إلا أنه كان ينتصر لهويته في نهاية المطاف، لذلك ينبغي أن

يستفيد اليمنيون من دروس الماضي، وتطوير هويتهم الوطنية الجامعة بما يتناسب مع تطلعات الشعب.

إن إضعاف الهويّة اليمنية يتم اليوم لصالح الهويات الطائفية والمناطقية، والسير في هذا الطريق سيؤدي حتمًا إلى الانفجار الكبير، لذلك، لا بد من الحفاظ على الهوية الوطنية مهما كان الثمن، لأنه لا بديل عنها سِوى الانقسامات الحادة والحروب الأهلية الطاحنة التي ستأكل الأخضر واليابس، وستؤثر على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي بشكل خطير، والهوية اليمنية هي قضية الشعب المصيرية، ومن يحاول أن يطمس هذه الهوية وينسلخ عنها فلا مكان له في المستقبل، وحماية الهوية الوطنية هي مسؤولية كل فئات الشعب اليمني دون استثناء.

## التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة تحصين الهوية اليمنية في هذا الظرف الحساس وذلك من خلال:

- مواجهة الأفكار العنصرية، والمناطقية، والجهوية، والأفكار الهدامة بكل الوسائل المتاحة، وعلى المثقف اليمني القيام بواجبه الأخلاقي والوطني والقومي تجاه الأمة اليمنية.

- مواجهة الأفكار الطائفية في بعض المناطق الشمالية من البلاد، وضرورة تكثيف البحوث حول حقيقة العصابات الطائفية التي تحاول تحريف حقائق التاريخ واختزال الهوية اليمنية الجامعة في عصابة سلالية محددة، وفي هذا السياق لا ننسى أن هذه المليشيات تقوم بغسل أدمغة الشباب في المناطق التي تسيطر عليها، فهناك عشرات الآلاف من فئة الشباب والمراهقين والأطفال يدرسون في مراكز دينية حوثية خاصة، تقوم الحركة الحوثية بغسل أدمغتهم وغرس مفهوم الولاء والبراء للطبقة السلالية على حساب الولاء الوطني والهوية اليمنية.

- ضرورة الاهتمام بالهوية وغرس مفهوم الولاء الوطني من خلال تعزيز ثقافة الهوية وأهميتها، وتكثيف الجهود الوطنية بهدف المحافظة على الهوية الوطنية كموروث وطنيّ للأجيال القادمة.

- القيام بدراسات ميدانية بصورة مستمرة حول ظاهرة الهوية الاجتماعية والوطنية، والاستفادة من الأبحاث التي تُنشر حول هذا الموضوع، من

أجل تطوير الهوية اليمنية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

- دعم القوى الوطنية التي تدافع عن المشروع الوطني بشتى الوسائل والطرق حتى يتمكن الشعب من استرداد أرضه وعاصمته المغتصبة.
- إنّ الوعي بأهمية الهوية الوطنية له آثار إيجابية تنعكس على المجتمع، فالشعور بالهوية الوطنية يعزز السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي، ويساعد البلد على التقدم في شتى المجالات العلمية، والاقتصادية، والصناعية، والثقافية، ولنا فيما يحصل بالهند كمثال خير دليل على ذلك، فحين اعتز الهنود بهويتهم الوطنية رأينا كيف تقدمت بلادهم في شتى المجالات الصناعية والعلمية.

## المراجع


- الجزار، هاني. « أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب». هلا للنشر والتوزيع،2010.
- السالمي، عبد الله. «اليمن وسؤال الهوية الوطنية: قراءة في التدافع الطائفي والقبلي والمناطقي.»
- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة بغداد عن الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003». شوهد بتاريخ 18-07-2019. http://uobaghdad.edu.iq/?p=2567
- حنفي، حسن. «مسألة الهوية... رؤية فلسفية» الاتحاد، 5 يناير 2013. شوهد بتاريخ 27-07-2019م
- https://cutt.ly/venzVes
- كركوش، فتيحة. « إشكالية بناء الهوية النفسية الاجتماعية.» مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة البليدة 2، العدد 16، الجزائر، سبتمبر 2014م.
- «تعريف ومعنى الهوية». موسوعة كله لك. شوهد بتاريخ 19-07-2019م https://cutt.ly/Venz0Ky
- الربيعي، فضل. «إشكالية الهوية في اليمن». الأمناء، 17-02-2016. شوهد بتاريخ 17-07-2019 https://www.alomanaa.net/news31720.html

- محسن، حاتم. «طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية»، شبكة النبأ -13آب2018-م. شوهد بتاريخ 29-07-2019م. https:// annabaa.org/arabic/authorsarticles/16219

- البكيري، نبيل. « اليمن وصراع الهويات المأزومة»، يماسك: مركز الإمارات للدراسات والإعلام،01-04-2017. شوهد بتاريخ 19-07-2019. http://emasc.org/news/view/8265

- حبش، مروان. «مقاربة في مفهوم الهوية الوطنية». جيرون، 17-08-2019م. شوهد بتاريخ 20-07-2019م. https://geiroon.net/ archives/91771

- «حرث الأرض وطمس المعالم والرموز.. المشروع الحوثي يستهدف الهوية اليمنية.» الإصلاح نت، 19 فبراير 2019م. شوهد بتاريخ 25-07-2019م. http://alislah-ye.net/news_details.php?sid=2802

- لزغد، هنا. «أزمة الهوية لدى المراهق دراسة مقارنة بين المراهقين الجانحين والمراهقين الغير جانحين دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية رمضان جمال-سكيكدة». رسالة دكتوراه. جامعة محمد خيضرز بسكرة، 2016.

- باسلمة، بدر. «مؤتمر الحوار الوطني، فريق بناء الدولة، هوية الدولة: أزمة الهوية اليمنية» مايو 2013م.

# الملامح السياسية الراهنة وفرص تجاوز ضعف المؤسستين الرئاسية والبرلمانية واستعادة فعاليتهما

ياسين التميمي

**مقدمة:**

فيما تنقضي الأشهر الأربع الأولى من العام الخامس للحرب التي تدور رحاها في اليمن، تزداد الصعوبات المحيطة بحاضر ومستقبل الدولة اليمنية وبالمؤسسات التي ترتكز عليها وتقيم مشروعيتها على دورها وحضورها وقدرتها على إدارة المشهد اليمني المضطرب.

ومع الازدياد المضطرد في حجم التعقيدات التي تواجه السلطة الشرعية، ثمة حاجة إلى إجراء مقاربة متجردة للمشهد اليمني الراهن وفي القلب منه الدولة اليمنية، وسلطتها الشرعية، ومؤسساتها، وهو ما تحاول هذه الورقة إنجازه عبر استجلاء الملامح السياسية للمرحلة الراهنة، مع التركيز على الواقع الذي تعيشه السلطة التنفيذية ممثلة في رئاسة الجمهورية والحكومة، وذلك الذي تعيشه السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب (البرلمان)، وهما السلطتان اللتان تنهضان بالدور الأساسي في قيادة وتسيير المرحلة الانتقالية طويلة الأمد التي بدأت منذ انتخاب الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، رئيسياً انتقالياً توافقياً للبلاد في 21 فبراير/ شباط 2012.

يستند الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي، وهو رأس السلطة التنفيذية، وكذا مجلس النواب في أداء الدور المحوري الممنوح لهما، إلى دستور الجمهورية اليمنية، وإلى اتفاق المبادرة الخليجية وآليته التنفيذية اللذين يشكلان جزءاً أصيلاً مما يمكن اعتباره دستور المرحلة الانتقالية، منذ التوقيع عليهما في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 بالرياض من قبل

الرئيس علي عبد الله صالح، وقيادات سياسية في المعارضة، وبرعاية العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وفي سياق مقاربة كهذه لا يمكن لهذه الورقة أن تهمل حقيقة أن الرئيس هادي، -الذي قادته الصدفة أكثر من أي رئيس آخر إلى سدة الرئاسة- قد فرط بصلاحياته الرئاسية وبالالتفاف السياسي والشعبي حول مهمته الاستثنائية والتاريخية، وتصرف بما يخالف القسم الدستوري الذي أداه أمام نواب الشعب بعد انتخابه من أكثر من ستة ملايين صوت.

ارتكب الرئيس هادي سلسلة من الأخطاء القاتلة في الوقت الذي امتلك بموجب هذه الصيغة الدستورية الانتقالية الفريدة، ميزة التحكم المطلق بالقرار السياسي للبلاد، إلى الحد الذي كان بوسعه استناداً إلى هذه الميزة أن يقود البلاد إلى مرحلة جديدة من السلام والاستقرار والديمقراطية، على قاعدة صلبة من التأييد السياسي والشعبي الذي عبرت عنه الانتخابات الرئاسية، ومؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته.

لكن الرئيس ويا للمفارقة هو الذي ساهم في تحويل المؤسسة الرئاسية ومعها الحكومة إلى مجرد طرف سياسي ضعيف في صراع متعدد الأطراف، رغم ميزة الاعتراف الدولي بمشروعية سلطته وحكومته، والتفاف الشعب اليمني حولهما، ودعمه بصورة لافتة.

حدث ذلك عندما انقاد الرئيس لحكومات الدول الإقليمية والدولية الراعية للعملية السياسية، وأطلق العنان للمبعوث الدولي الأسبق جمال بنعمر

لصياغة تفاصيل المرحلة الانتقالية، قبل أن يصبح شيئاً فشيئاً جزءاً أصيلاً في مشروع تقويض العملية السياسية في البلاد، التي كان يرعاها ويتعهدها، بارتهانه الكامل لهذا المشروع الكارثي الذي مثل حصيلة التقاء إرادات إقليمية ومحلية للتخلص من تركة ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011، وحواملها السياسية فيما عرف في أدبيات هذه المرحلة بالثورة المضادة التي أدارتها ومولتها الحكومتان الإماراتية والسعودية، وبتغطية كاملة من الحكومات الغربية المتوجسة من الربيع العربي.

ولعل من سوء طالع الجميع أن تنفيذ الثورة المضادة في اليمن تم عبر أكثر الأدوات سوءاً والتي مثلتها جماعة الحوثي المسلحة بالنار وبالأجندة الطائفية، فقد استفادت هذه الجماعة من هذا التفويض المفاجئ من أطراف محلية وإقليمية، ومن تغطية بعض القوى الدولية، لتضع يدها بين ليلة وضحاها على مقدرات الدولة اليمنية العسكرية والمالية، قبل أن تقلب الطاولة على رؤوس الجميع، وتكرس واقعاً جديداً في البلاد، سرعان ما قادها إلى هذه الحرب الشاملة التي تعصف بها.

وهذا الأمر في الحقيقة لم يكن ليتحقق بهذه السهولة لولا الدور الذي أداه الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد أن استقال تحت ضغط ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011، فقد كان الرجل يمارس نفوذا كبيراً على المؤسستين العسكرية والأمنية، وزاد على ذلك أن هاتين المؤسستين لم تكونا تتلقيان أي توجيهات تناقض ما كان يخطط له صالح الذي ينظر إليه باعتباره أحد المخططين البارزين للثورة المضادة، وأحد الذين دعموا

تنفيذها بالطريقة التي رأيناه يوم 21 سبتمبر/ أيلول 2014.

ولقد كان العنوان الأبرز للواقع الكارثي الذي أنتجه الانقلاب على السلطة الشرعية، هو «الثورة الإسلامية» ذات القائد الواحد والمرجعية التنظيمية الواحدة، تماماً طبقاً للوصفة التي أعدت في إيران، الأمر الذي يفسر لماذا لم تستوعب جماعة الحوثي بعد أن وصلت إلى صنعاء الرئيس هادي الذي فرط بسلطته وساعدها في الوصول إلى قصره، ولماذا لم تعترف هذه الجماعة أيضاً بمخرجات الحوار الوطني، بل وعبرت منذ اللحظات الأولى لسقوط صنعاء عن توجهات جدية لخوض المعركة التالية عبر الحدود الشمالية لليمن مع المملكة العربية السعودية، في تعبير عن الارتباط الحيوي بالأجندة الإقليمية لإيران.

## إشكالية الاستقالة المعلقة للرئيس والحكومة

بدأ الرئيس وحكومته ومعهما الهيكل العام للدولة ومؤسساتها يفقدون أهميتهم أمام النفوذ الطاغي للجان الثورية التي كُرست كسلطة بديلة على أرض الواقع، منذ أن دخل مسلحو جماعة الحوثي إلى صنعاء في 21 سبتمبر 2014 ووضعوا اليد على معظم مؤسسات ومرافق الدولة، مسلحين بمرجعية وفَّرها لهم اتفاق السلم والشراكة الموقع في ذات اليوم، والذي عطل عملياً مفاعيل المرجعيات الثلاث للعملية السياسية في البلاد، وهي اتفاق المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

حدث ذلك رغم أن الرئيس بقي مصراً على عدم الاعتراف بسقوط صنعاء كما لم يعترف من قبل بسقوط عمران التي ذهب إليها في العاشر من شهر يوليو/ تموز 2014 عقب دخول الحوثيين المدينة، ليعلن أنها عادت إلى حضن الدولة.

وعند اللحظة التي داهم فيها مسلحو جماعة الحوثي منزل الرئيس في 19 يناير/كانون الثاني 2015، وقتلوا عساكره وأقاربه، ودفعوه إلى تقديم استقالته ومعها استقالة رئيس حكومته آنذاك «خالد بحاح» حدث التطور الأهم، لقد قادتا هاتان الاستقالتان المعلقتان إلى وضع جديد أغرى تحالف الانقلاب بالقيام بخطوة استكمال الإجراءات الدستورية التي من شأنها أن تحول الاستقالة إلى إجراءات عملية لنقل السلطة.

وفيما باتت الحكومة مستقيلة بقي منصب الرئيس معلقاً باستقالة لم يتم البت فيها من جانب البرلمان، نظراً لأن مجلس النواب وقف عاجزاً عن التعامل معها، ويعود ذلك على الأرجح إلى أن علي عبد الله صالح الذي كان لا يزال يتحكم بخيوط اللعبة ويسيطر حزبه: المؤتمر الشعبي على أغلبية مقاعد مجلس النواب، كان يدفع باتجاه تحريك الإجراءات الدستورية لإنفاذ الاستقالة، فيما وقف الحوثيون أمام مخطط الرئيس السابق خشية أن يتولى خلالها رئيس مجلس النواب المنتمي لحزب صالح مهام الرئاسة المؤقتة للدولة.

لذا أصبحت مهمة إخراج الرئيس من منزله في شارع الستين في غرب العاصمة صنعاء، هي الأولوية المطلقة للقوى الإقليمية والدولية، وأمل اليمنيين في تغيير مجرى الأحداث لصالح الديمقراطية والشراكة الوطنية.

وبواسطة عملية استخبارية معقدة أشرفت عليها أجهزة إقليمية تم إجلاء الرئيس إلى عدن في 21 فبراير 2015، أي بعد مرور ثلاث سنوات بالتمام والكمال على انتخابه رئيساً انتقالياً لفترة سنتين في اليوم نفسه، فيما لا يزال الرئيس هادي يصر على وصف هذه العملية بـ «الهروب».

تراجع الرئيس عن استقالته لكن باشر مهامه بلا حكومة، بسبب وجود رئيسها خالد بحاح رهن الإقامة الجبرية في أحد الفلل الملحقة بالقصر الجمهوري بصنعاء، قبل أن تطلق جماعة الحوثي سراحه في 16 مارس/ آذار أي قبل بدء التدخل العسكري السعودي بعشرة أيام.

سارت الأمور باتجاه الحرب الشاملة، عندما أصر تحالف الانقلاب الذي كان صالح يلعب دوراً أساسياً فيه، على التوجه نحو عدن للتخلص من الرئيس هادي، متجاهلا التحذيرات التي صدرت من المجتمع الدولي، وجاءت جدية وقوية أكثر من جانب المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الراحل الأمير سعود الفيصل.

لذا وبمجرد أن وصل الحوثيون إلى عدن ملتحقين بالقوات العسكرية الموالية لصالح والمهيمنة على المدينة، استدعى الأمر تحركاً سريعاً من المملكة التي شكلت تحالفاً عربياً من عشر دول سرعان ما تقلص لاحقاً،

وبدأت في فجر السادس والعشرين من شهر مارس/ آذار 2015، حرباً شاملة عبر القوة الجوية، تحت اسم «عاصفة الحزم»، والتي استمرت شهراً تقريباً، لتحمل المعركة فيما بعد اسم «عملية إعادة الأمل» المستمرة حتى اليوم وشهدت تدخلاً برياً للتحالف.

## التحالف يستثمر نهج الرئيس في التفريط

رغم الدروس المريرة التي تلقاها الرئيس عبد ربه منصور هادي إلا أن المؤسسة الرئاسية تعرضت للقدر نفسه من التفريط بصلاحياتها ومكانتها وموقعها.

إذ لم يكن وصول الرئيس هادي إلى عدن وتراجعه عن استقالته محفزاً له لإطلاق عملية وطنية شاملة لمواجهة الانقلاب، وبقي في عدن دون أي حراك، حتى بدأ الانقلابيون بإرسال طيرانهم الحربي، لقصف قصر المعاشيق الرئاسي الذي يقيم فيه، في المدينة التي أعلنها منذ وصوله عاصمة سياسية مؤقتة.

وما حدث هو أن الرئيس كرر خطأه مرة أخرى ليمثل رجوعه إلى منصبه بداية مرحلة جديدة من التدهور الذي أفضى إلى الحرب الشاملة، ومعها وُضع اليمن تحت النفوذ العسكري الكامل للتحالف، الذي تماها مع سياسات القوى الغربية الأكثر نفوذا في اليمن، عبر الاجتماعات الدورية لسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن» والزيارات الروتينية للمبعوثين عالي المستوى من الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

راكمت تقارير السفراء الغربيين والعرب انطباعات غير جيدة حول الأسلوب العقيم وربما الكارثي الذي يتبعه الرئيس هادي في إدارة الدولة في مرحلة حساسة وبالغة التعقيد، إلى الحد الذي تكرس معه خيار الحوار المفضي إلى إنهاء حكم الرئيس هادي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بصيغة تقاسم يحصل الحوثيون وحلفاؤهم بموجبها على حصة، تمنحهم القدرة على التحكم بقرار الدولة اليمنية خلال المرحلة الانتقالية، وتأسيس نفوذ طويل الأمد للجماعة في المراحل التالية من مستقبل اليمن.

ومنذ أن دخل التحالف العسكري على خط الأزمة اليمنية، عبر القوة الخشنة، توفرت للانقلابيين فرصة لتسويق مشروعهم السياسي مقروناً بمظلمة التعرض لاعتداء عسكري من دول جارة قوية، وتسبب في سقوط ضحايا مدنيين أبرياء وهدم البنية التحتية الضعيفة للبلاد، الأمر الذي عرض الحكومة الشرعية ومعها التحالف لضغوط متواصلة، دفعت بالتحالف إلى الاستحواذ على قرار السلطة الشرعية، وتهميشها أكثر فأكثر مقابل الأثمان الباهضة التي تدفعها للعواصم الغربية لضمان بقاء إجماعها حول مشروعية سلطة الرئيس هادي وحكومته ومعهما مشروعية التدخل العسكري للتحالف.

ولعل من أكثر هذه الأثمان الباهضة سوءاً، هو تبني التحالف وبالأخص الامارات وجهة النظر الغربية التي بقيت مصرة على أن الشرعية رهن تحالف قسري مع قوى سياسية تصنف على أنها مظلة، إن لم تكن حاضنة للجماعات الإرهابية، التي أُستُدعي الحوثيون من صعدة لمحاربتها ضمن

صفقة الخلاص من ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011، ووجهة النظر هذه باتت جزءاً من سياسية الحكومة السعودية منذ أن وصل الأمير محمد بن سلمان حليف –ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد–إلى منصب ولاية العهد في عملية عاصفة.

لقد استثمر التحالف ضعف الرئيس، وأبقى عليه رهن إقامة شبه إجبارية في الرياض، بعد أن تكفلت أبو ظبي بجعل عودته الدائمة إلى العاصمة المؤقتة عدن عملية محفوفة بالمخاطر الأمنية المحدقة، عبر النفوذ المتسارع لألوية الحزام الأمني، والألوية شبه العسكرية، وكتائب الأمن، التي تشكلت بدعم من أبو ظبي على أساسي مناطقي، وتبنت الخيار العلني بانفصال الجنوب، بما يتجاوز حتى الترتيبات السياسية المتصلة بالقضية الجنوبية.

وحتى هذه اللحظة يبدو أن الرئيس هادي يمسك بخيط رفيع جداً للإبقاء على صلاحياته الرئاسية، لكن هذه الصلاحيات لم تعد تستعمل إلا لما يحقق المصالح المباشرة لتحالف الرياض–أبو ظبي، وأجندتهما الجيوسياسية وترتيباتهما الغامضة بشأن مستقبل الحرب ومعها السلطة الشرعية نفسها ورموزها.

## حكومة لا تنشغل بالسياسة

لا تعمل الحكومة في معزل عن أداء الرئيس هادي، فهي جزء ملحق بالسلطة التنفيذية التي يتحكم بها الرئيس، ومع ذلك يمكن الحديث عن مواقف بعينها اضطر معها الرئيس لاستخدام صلاحياته خارج إرادة الرياض، دفاعاً عن موقعه الرئاسي في المقام الأول، ولفرض قيادات تنفيذية تضمن توازناً لا يهدد هذا الموقع.

ومثال على ذلك قرار الرئيس في الثالث من ابريل/ نيسان 2016 بإقالة نائب الرئيس ورئيس الحكومة خالد بحاح، وإصداره قرارين بتعيين مستشاره العسكري الفريق علي محسن صالح نائباً للرئيس والدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيساً للوزراء.

أثرت هذه القرارات بشكل كبير جداً في تدهور علاقة الرئيس بحلفائه السعوديين والإماراتيين المفترضين، إلى حد بات معه الرئيس هدفاً لخطة حل سياسي تبنتها واشنطن عبر وزير خارجيتها الأسبق جون كيري، الذي أعلنها في السادس عشر من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 قبل شهرين من انتهاء ولاية إدارة أوباما، خلال زيارة لأبو ظبي، في إشارة إلى دور أبو ظبي في إزاحة الرئيس هادي من المشهد.

ولولا أن الخطة التي كانت تركز على استبدال نائب الرئيس وإعطاء صلاحيات قوية للنائب الجديد، على حساب صلاحيات الرئيس، تمنح الحوثيين حصة كبيرة في حكومة الوحدة الوطنية التي اقترحتها الخطة، وتبقي على نفوذهم

العسكري، وهو أمر يهدد الأمن السعودي في العمق، لكان الرئيس هادي اليوم قد غادر منصبه غير مأسوف عليه من حلفائه الإقليميين والدوليين. لهذا بقيت الحكومة جزءاً من أوليات وأجندات التحالف محكومة برغبة في إخضاعها وتوجيهها بما يتفق مع هذه الأولويات والأجندات، وقد بقي حرب النفوذ على الحكومة سجالاً بين التحالف والرئيس.

ومع ذلك فرط الرئيس كعادته برئيس الحكومة الوحيد المخلص له، بين ثلاثة رؤساء شغلوا هذا المنصب منذ خروجه من صنعاء إلى عدن، وقبل بالصيغة التي أملاها عليه التحالف، والقاضية بتشكيل حكومة تعمل تحت تصرف التحالف، والرئيس ضمن مهمة لا تتجاوز الإدارة التشغيلية للمؤسسات، وتأمين النفقات والرواتب من مصادر لا تتحكم بها مطلقاً، كالوديعة النقدية السعودية مثلاً، في حين تبقى عاجزة عن التصرف بالموارد السيادية للدولة لتأمين هذه النفقات.

لم تكن علاقة الرئيس برئيس حكومته الدكتور أحمد عبيد بن دغر جيدة، والأمر يعود إلى توجس لا يغادر مخيلة الرئيس تجاه رئيس حكومته الذي يتسم بدينامكية وبحضور وعلاقات واسعتين، تأسستا على حضوره في هرم المؤتمر الشعبي العام الحاكم السابق للبلاد.

فبعد عامين وستة أشهر أطاح الرئيس هادي برئيس حكومته بقرار إقالة صدر في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 مرفقاً بإحالة للتحقيق.

وقد جاء هذا القرار محصلة ضغط مارسه التحالف على الرئيس هادي

لمعاقبة رئيس وزرائه نتيجة موقفه القوي حيال الإنزال العسكري الإماراتي في محافظة أرخبيل سقطرى أوائل شهر مايو/أيار2018، عندما كان

بن دغر نفسه يقوم بزيارة إلى المحافظة، وما نجم عن هذا الموقف من تصعيد سياسي بين السلطة الشرعية وأبو ظبي، وصل إلى حد تقدم الحكومة اليمنية شكوىً للأمم المتحدة، اضطرت معها أبو ظبي إلى الإقرار بعدم وجود أطماع لديها في الاستيلاء على أرخبيل سقطرى.

## السلطة التشريعية

مجلس النواب المكوَّن بموجب الدستور من (301) نائباً، هو السلطة التشريعية الوحيدة في اليمن، وفي حالات محددة يعقد المجلس اجتماعاً مشتركاً، مع مجلس الشورى المعين والملحق بالرئاسة، لإقرار المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، أو لمناقشة قضايا مثل الحرب والسلم.

ويعد المجلس الحالي من أطول المجالس النيابية عمراً إذ يعود تاريخ انتخابه إلى 27 ابريل/ نيسان 2003. وعلى رغم أهميته الكبيرة ودوره المحوري في العملية الانتقالية، استناداً إلى الصيغة الدستورية الانتقالية، المكونة من الدستور النافذ واتفاق المبادرة الخليجية وآليته التنفيذية، إلا أن دوره أصبح ضعيفاً في المرحلة الانتقالية، ويتخذ قراراته على أساس توافقي، وفي حالة الاختلاف يرفع الأمر إلى رئيس الجمهورية ليتخذ القرار.

وبتأثير من ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011، حدث تغير في

خارطة الكتل النيابية لهذا المجلس، إذ تولدت كتلة جديدة نتيجة انشقاق 11 نائباً على الأقل عن المؤتمر الشعبي العام، تلتها انشقاقات أخرى بعد 21 سبتمبر وسيطرة الحوثيين على صنعاء.

وقد ساهم في تعطيل دور المجلس الإعلان الدستوري الذي أصدرته جماعة الحوثي، في السادس من شهر فبراير/ شباط 2015، رغم أنها حاولت لكن فشلت في استدعاء البرلمان للانعقاد، وكانت النتيجة أن المجلس تم تعطيله ضمن مؤسسات الحكم الأخرى، بموجب هذا الإعلان الدستوري، لتتولى اللجنة الثورية العليا المعلنة من جانبهم مهمة الحكم، عبر سلسلة من اللجان الثورية المنبثة في المؤسسات المختلفة للدولة.

لكن علي عبد الله صالح الذي كان يخطط لاستعادة السلطة، كان يحاول أن يدفع باستقالة هادي إلى أن تأخذ مسارها الدستوري، إلا أن مخاوف الحوثيين من عودة السلطة مجدداً إلى صالح الذي يقيمون معه تحالفاً تكتيكياً مشوباً بالتوجس والحذر، دفعهم إلى تعطيل انعقاد المجلس ودفعوا بمسلحيهم إلى مبنى البرلمان لمنع انعقاده.

وهكذا سارت الأمور بعكس ما خطط له شريكا الانقلاب بعد أن أساؤوا تقدير أهمية ورقة البرلمان في حسم مشروعية السلطة، وتفادي المئآلات الكارثية التي نجمت عن بقاء هادي في منصبه، ليدخل مجلس النواب حيز الجمود والتعطيل حتى منتصف العام 2016 عندما اتفق شريكا

الانقلاب على تقاسم سلطة الأمر الواقع في صنعاء عبر مجلس سياسي أعلى، وحكومة إنقاذ.

وبمجرد الاتفاق على تشكيل الحكومة عقد مجلس النواب أولى جلساته في صنعاء أواخر عام 2016، تحت سيطرة الانقلاب، بحضور نيابي اختلف المراقبون بشأن ما إذا كان يمثل نصاباً قانونياً أم لا؟! لكن المجلس عقد جلساته برئاسة رئيسه الذي كان لا يزال شرعياً، وهو يحيى الراعي.

مثَّل انعقاد مجلس النواب ضربة سياسية قوية للسلطة الشرعية التي بدأت تتحرك باتجاه استعادة المجلس إلى حضن الشرعية، وبدأ هذا التحرك بصدور قرار رئاسي 3 فبراير/ شباط 2019 بنقل مقر المجلس إلى عدن، لكن الأمر أخذ وقتاً طويلاً استغرق نحو عامين ونصف، ليبدأ التحرك الجدي في تحقيق هذا الهدف بعد مقتل علي عبد الله صالح على يد الحوثيين في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

بعد هذا الحادث احتلت مهمة استعادة المجلس مقام الأولوية وهدفاً مشتركاً للسلطة الشرعية وللتحالف، بعد أن فقد التحالف فرصته في تقويض الانقلاب من الداخل، وإعادة تمكين نظام صالح القديم من السلطة، وهو المخطط الذي لم يتخلَّ عنه التحالف حتى اليوم ويعتبره النهاية المثالية لمسار تدخله في اليمن.

وفي 13 ابريل/ نيسان 2019 تمكنت السلطة الشرعية من عقد أول اجتماع لمجلس النواب بتوفر النصاب القانوني للانعقاد، وذلك ضمن دورة

استثنائية انتخب خلالها هيئة رئاسة جديدة للمجلس ضمت الشيخ سلطان البركاني (مؤتمر) رئيساً للمجلس، وصالح باصرة (إصلاح) ومحمد علي الشدادي (مؤتمر) وعبد العزيز جباري (العدالة والبناء) نواباً للرئيس.

كما أقر المجلس خلال دورة انعقاده الاستثنائية، الموازنة السنوية للحكومة للعام المالي 2019، والذي مثَّل بصورة غير مباشرة إقراراً بالثقة.

وفيما كان المجلس يعقد اجتماعه في سيئون كان الانقلابيون يعلنون عن استهداف سيئون بطائرات مسيرة، سرت شكوك في إمكانية أن يكون مصدر هذه الطائرات طرفاً آخر لا يروقه انعقاد المجلس في الجنوب، وفي الآن نفسه كانت جماعة الحوثي تنظم انتخابات تكميلية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب الخاضع لها، ليأخذ الصراع على تركة المجلس بعداً جديداً، لن يحسم إلا بإقرار الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بأحد المجلسين، وهو قرار من المرجح أن يحسم لصالح الشرعية التي تلقت تأييداً من حكومات كبيرة لانعقاد المجلس تحت مظلتها في سيئون.

لكن ورغم هذا النجاح إلا أن انعقاد المجلس في سيئون كشف عن هشاشة السلطة الشرعية، وعن حجم التهديدات الأمنية والسياسية التي تعترضها ليس من جانب الحوثيين، بل من جانب القوى الانفصالية التي ازداد نفوذها بفضل دعم الإماراتي، إلى حد أنها منعت انعقاد المجلس في العاصمة السياسية المؤقتة عدن.

ولم يستطع المجلس حتى الآن الوفاء بوعده بالانعقاد عقب انقضاء إجازة

عيد الفطر المبارك، والمجلس يواجه مشكلة في عقد جلساته في عدن، مما يعني أن المجلس وانعقاده بات جزءاً من إشكالية السلطة الشرعية وانعكاساً لصراع الإرادات والنفوذ الذي يجري على الساحة اليمنية، ويستهدف في المقام الأول الشرعية المعترف بها دولياً ومؤسساتها السيادية.

إن هذه الصورة المضطربة وغير المستقرة، التي لازمت مجلس النواب الشرعي، لا يجب ان تخفي حقيقة أن هذا المجلس يمثِّل الخندق الأخير للدولة اليمنية، والذي يمكنه أن يعيد إنتاج سلطة توافقية استثنائية، بعد تزايد الاحتمالات بعدم قدرة الرئيس هادي على إعادة تفعيل سلطته في مواجهة التحالف وغيره من الأطراف المهددة للدولة اليمنية، وفي ظل وجود مؤشرات على قابلية الرئيس ومساعديه خصوصاً المنحدرين من المحافظات الجنوبية للتعاطي مع الترتيبات المدعومة من الإمارات لفرض الانفصال، وترك شمال البلاد نهباً للصراعات واحتمالات العودة إلى براثن الإمامة والدولة الدينية الطائفية.

## الاستنتاجات

في ختام هذه الورقة نورد الاستنتاجات التالية التي خلصت إليها ومنها:

1. أن الحرب التي يتحكم فيها التحالف في اليمن مضت في مسار لا تشير الوقائع إلى أنه سينتهي إلى تحقيق الأهداف التي منحت هذا التحالف مشروعية تدخله على الساحة اليمنية، باعتباره انتصاراً للسلطة الشرعية ودحراً للانقلاب، وتمكينا للشعب اليمني من استعادة دولته الاتحادية، وإنفاذ استحقاقات الانتقال السياسي على ضوء المرجعيات، المعتمدة والمجمع عليها وطنياً ودولياً.

2. في الوقت الذي ازدادت فيه قبضة التحالف رسوخاً على الدولة اليمنية إلى حد بات معه يتحكم بكل مفاصل القرار السياسي والاقتصادي والأمني، تقدم السلطة الشرعية ورموزها نماذج مخيبة للآمال على مستوى الأداء والقدرة على المبادرة والتعاطي مع التحديات، ومقاومة النفوذ المتغوِّل لهذا التحالف، منذ أن كان في أمسِّ الحاجة لإجماع يمني حوله، حتى أصبح قادراً على إخراج الإرادة اليمنية من معادلة الصراع الدائر بشكل كامل.

3. حصاد أربعة أعوام وبضعة أشهر من حرب التحالف في اليمن، يعتبر كارثياً على كافة المستويات، وهو أكثر كارثية في حجم تأثيره السياسي، بعد أن أوصل البلاد إلى حالة انسداد سياسي كامل لا أفق فيه، تكرست معها السلطة الشرعية المعترف بها دولياً والمؤسسات

التي ترتكز عليها كطرف بين أطراف عديدة، في هذه الحرب وفي المسار السياسي المفضي إلى رسم مستقبل اليمن بعد الحرب.

4. مارس التحالف سياسات عدائية تجاه الدولة اليمنية وسلطتها الشرعية، ساهمت بعد كل هذه السنوات في شلِّ قدرة هذه السلطة ومؤسساتها وبالأخص المؤسستين التنفيذية والتشريعية اللتين تعتني بهما هذه الورقة، عن القيام بدورهما الارتكازي في حفظ كيان الدولة، وتحصينها من المشاريع الهدامة والتهديدات الوجودية التي تستهدف وحدتها الترابية وتلاحمها الوطني وكيانها الجغرافي.

5. تماهي التحالف في ترتيباته الخطيرة مع بعض الأجندات الدولية، في استهداف المكونات السياسية للشرعية، ومنعها من التكتل والاتحاد، ومن امتلاك القدرة على إنتاج الصيغ السياسية والحلول والبدائل المجمع عليها، خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة المخاطر التي تواجه السلطة الشرعية والتدخل في الوقت المناسب لترميم التصدعات التي تصيب هذه السلطة، وملء الفراغ السياسي متى ما اقتضى الأمر ذلك.

6. تعمد التحالف وبتأثير الأجندات الغربية على وجه الخصوص، وَصْم المكونات والقوى السياسية المندرجة ضمن معسكر الشرعية بالتقاعس والفشل بل ويصمها بالإرهاب، ويمنعها تبعاً لذلك من حيازة فرص التمثيل المستحق للطيف السياسي والوطني في البلاد أمام المجتمع الدولي، واستمالته لصالح الأجندة المشروعة للسلطة الشرعية، وإزالة

التشويش الذي يحيط فهم المجتمع الدولي للأزمة والحرب في اليمن.

وتتوفر جملة عوامل أخرى يكمن إجمالها هنا، سَاهَمَت في إنتاج هذا الوضع المشوه والمشلول لمؤسسات الدولة اليمنية الشرعية وفي مقدمتها السلطتان التنفيذية والتشريعية أهمها:

1. ضعف وقلة كفاءة المستويات القيادية العليا التي أوكلت إليها مهمة إدارة الدولة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد، فقد ساهم مبدأ المناصفة في المناصب بين الشمال والجنوب والتحفظات التي تبديها بعض الأطراف الدولية والإقليمية في تعيينات غير موفقة، وبعضها أوصلت شخصيات تتبنى نهجاً معادياً للشراكة الوطنية وللوحدة.

2. ازدواجية المواقف التي هيمنت على أداء القيادات التنفيذية في السلطة الشرعية، خصوصاً تلك التي تنتمي للمحافظات الجنوبية، إلى حد باتت معه جزءاً من معول هدم الدولة ومؤسساتها لحساب الهياكل الانفصالية التي يتقوى دورها بفعل دعم الامارات والتحالف.

3. أولوية التحالف العربي في تنفيذ الثورة المضادة، حول الساحة اليمنية إلى مسرح لقتال عبثي بلا أفق واضح وبلا أعداء محددين.

4. تطور موقف التحالف تجاه السلطة الشرعية، من الادعاء بالدعم والمساندة، إلى إبقاء مؤسساتها ورموزها مجرد مظلة لترتيبات لا تتجه أبداً نحو إعادة ترسيخ نفوذ الدولة اليمنية وفرض الاستقرار المستدام في اليمن.

5. بقاء منصب رئيس مجلس النواب بأيدي الانقلابيين، معظم الفترة المنقضية من زمن الحرب.

6. بقاء البنك المركزي اليمني، والمرتبات تحت تصرف الانقلابيين لأكثر من عام ونصف من زمن الحرب، قبل أن يتم نقله إلى عدن، لكن مع توالي الإخفاقات في إدارته عندما أصبح تحت تصرف السلطة الشرعية.

7. نجاح الانقلابيين في تكريس وحدة القرار وفعاليته الميدانية والخارجية، ومأسسة سلطة الأمر الواقع الأمر، الذي كرس بدوره الانقسام الرأسي لمؤسسات الدولة.

8. احتفاظ الانقلابين بنموذج للاستقرار في العاصمة صنعاء أفضل بكثير من العاصمة المؤقتة عدن، ما سمح ببقاء المكاتب التمثيلية للمنظمات الدولية في صنعاء، واضطرارها إلى التعامل مع سلطة الأمر الواقع، والتنازل لها في كثير من القضايا.

## التوصيات

- إنشاء صيغة عمل مشتركة وملزمة بين المؤسسة الرئاسية والحكومة من جهة ومجلس النواب من جهة أخرى، بهدف تحصين كيان الدولة، وصون مصالحها، وتفادي التوظيف السياسي للصلاحيات الرئاسية في تحقيق أهداف التحالف خصوصاً الجيوسياسية، وفي تمرير تسويات تتعارض مع المصلحة الوطنية العليا للشعب اليمني.
- تأمين إجماع نيابي حول الدور الحيوي لمجلس النواب في هذه المرحلة ودوره وسلامة قوامه النيابي المحقق للنصاب.
- بناء كتلة نيابية وطنية تاريخية عابرة للأحزاب داخل مجلس النواب، وصياغة برنامج سياسي لهذه الكتلة بما يمكنها من التعاطي مع تحديات المرحلة المقبلة التي تواجه الدولة اليمنية.
- حسم موضوع مقر انعقاد مجلس النواب في أي مدينة يمنية تتوفر فيها الحماية المطلوبة لانعقاده.
- الإسراع في إنجاز خطوات نيل استحقاق تمثيل الجمهورية اليمنية في الاتحاد البرلماني الدولي.
- إخضاع كل الترتيبات ذات الأثر المصيري مع التحالف، والعمليات السياسية التفاوضية مع الانقلابيين لموافقة مجلس النواب، وفقاً لما يقضي بذلك الدستور.

- إعادة صياغة التحالف الوطني ليتحول إلى كتلة سياسية موازية للكتلة النيابية الوطنية المفترضة، وعلى نحو يتَّحد معه برنامج العمل السياسي للمرحلة المقبلة، لضمان الفعالية المطلوبة في التعاطي مع التحديات الراهنة والمقبلة.

# قراءة في تموضعات الأحزاب السياسية المؤيدة للشرعية بين الأيدلوجي والسياسي

نبيل البكيري

## تمهيد:

تحتل الأحزاب السياسية اليمنية حضورا لافتاً في المشهد السياسي اليمني على مدى الثلاثة العقود الماضية من إعلان قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، وظلت هذه الأحزاب حاضرة على الدوام منذ إعلان تشكيل هذه الأحزاب، وتباينت مواقف هذه الأحزاب وتقاطعت على امتداد العقود الماضية حول كثير من الأحداث والأزمات السياسية في اليمن، وكانت ثورة 11 فبراير ومن ثم انقلاب سبتمبر 2014م، في قلب هذه الأحداث التي تباينت وجهات نظر هذه الأحزاب حولها رغم حالة التوافق المعلنة.

فطوال العقود الماضية ظلت هذه الأحزاب في حالة صراع أيدلوجي غير معلن، وظلت في صراع خفي في كثير من المراحل، حالة الصراع هذه هي التي مكنت الرئيس السابق صالح من الإمساك بعصا الحكم طويلا بفعل عراك الأحزاب السياسية فيما بينها، وتوظيف هذا الصراع لصالح مراكز الحكم التي ظلت مسيطرة على دفة السلطة، التي كانت تعارضها هذه الأحزاب وتسعى للحلول مكانها.

فعقب قيام الوحدة اليمنية دخل حزبي الاصلاح والاشتراكي في صراع أيدلوجي عقيم، انتهى هذا الصراع بضرب الاشتراكي وتدجين الإصلاح، وضياع فرصة تاريخية مهمة فارقة لتأسيس دولة يمنية ذات سيادة ونظام وقانون، فقد أدى الصراع الذي تفجر حربا أهلية طاحنة في صيف 1994م تلاشى معها حلم اليمنيين بقيام دولة حقيقية.

وهذا السيناريو هو ذاته الذي حدث قبل إعلان الوحدة اليمنية، من خلال الصراع المسلح الذي دار عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة على نظام صالح، من قبل الناصريين في 1978م، وما أعقبها بعد ذلك من صراع بين الجبهة الإسلامية المدعومة من نظام صالح في الشمال والجبهة الوطنية المدعومة من نظام الحزب الاشتراكي الحاكم لجنوب اليمن.

هذه الصراع الطويل بين الأحزاب السياسية اليمنية، استفاد منه صالح كثيرا في استدامة سلطته ودولته على مدى أكثر من ثلاثة عقود، لكن المستفيد حتما كانت هي الهاشمية السياسية التي ابتلعت الجميع عقب ثورة 11 فبراير 2011م والمتمثلة بمليشيات انقلاب 2014م، والتي لا تزال أكثر حضا في بقاء صراعات الأحزاب السياسية اليمنية، راهنا في تجذر هذا الانقلاب واستدامته، مستفيدا من استمرار دوامة الصراع الحزبي الراهن، والذي ما يوشك على الخفوت والتوقف لينفجر من جديد.

فما حقيقة هذا الصراع ولماذا يستمر كل هذا الوقت، وما موقف هذه الأحزاب من هذا الصراع، وكيف يمكن تجاوزه وقبل هذا كله ما موقف هذه الأحزاب من بعضها بعضا، وموقفها من هذه اللحظة التاريخية، كموقفها من الشرعية والانقلاب، وموقفها من الحرب الراهنة، ومن التحالف العربي فضلا عن موقفها من جماعة الحوثي، ورؤية كل طرف للحل والخروج من هذه الأزمة والحرب، عدا عن رؤيتهم وموقفهم للشرعية اليمنية.

## جذور الصراع الحزبي

تكمن مشكلة الأحزاب السياسية اليمنية كلها أنها لم تكن أحزابا وطنية المنشأ، أي أتت من رحمة القضية الوطنية اليمنية، وبتالي كاستجابة وطنية للتحديات، والبحث عن حلول للمأزق اليمني شمالا وجنوبا، وإنما كان جل هذه الأحزاب الرئيسية عبارة عن تقليد وامتداد لموجة وموضة التيارات الأيدلوجية العابرة للعالم العربي، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني الأول وما قبلها، وكلها أحزاب بصيغة وشعارات قومية أو أممية أو إسلامية، تتجاوز الخصوصية الوطنية لكل قطر عربي.

كارثة هذه الأحزاب هو تجاوزها للخصوصية الوطنية، ورفعها لشعارات تجاوزت المشكلة الداخلية، وحاولت شد الجماهير والمجتمع نحو الإشكال الكبير عربيا وأمميا وقوميا، في ظل فشل المشروع الوطني على المستوى المحلي، وهذا ما رأيناه بصعود كل هذه الأحزاب للسلطة في بعض الأقطار العربية وفشلت فشلا ذريعا، لتقديمها البعد الأيدلوجي في أجندتها على البعد المحلي للأزمة التي تمر بها مجتمعاتنا المحلية،

فظلت هذه الأحزاب طوال الفترة الماضية في صراع حزبي وثقافي وفكري كبير فيما بينها على المستوى العام، وتجاوزت الإشكال والقضايا المحلية الملحة فيما يتعلق ببناء الدولة الوطنية القطرية ومتطلبات المواطنين فيها، من تحقيق متطلبات العيش الكريم من الحرية والكرامة والمساواة على الأقل، وفقا لما هو قائم وواقع، فظلت هذه الأحزاب تستجر صراعاتها

الأيدلوجية على المستوى العربي والعالمي على حد سواء، متجاهلة مشكلة مجتمعاتها المحلية.

فعلى المستوى المحلي يمنيا، حاول الاشتراكيون فرض نمط حياة اشتراكية ديناليكتية في مجتمع فلاحي فقير وبدوي، لا رأس مال لديه، وفرضوا نمط حياة اجتماعية لا تحترم خصوصية المجتمع وعاداته وتقاليده الاجتماعية، ومثلهم فعل الإسلاميون في رفع شعارات الهوية الإسلامية للمجتمعات المحافظة أساسا، قبل الهوية الوطنية القانونية والدستورية لشكل هذه الدولة وإطارها الدستوري، فنشأ صراع هويات محتدم بين هذه الأطراف، استفاد من وجوده النظام الحاكم لإذكاء حدة هذا الصراع، واستدامتها حتى يتمكن هو من تمرير أجندته الخاصة.

كل الصراعات التي دارت بين كل هذه الأحزاب اليمنية على مدى ما بعد ثورة 26 سبتمبر كانت صراعات خارج إطار المشروع الوطني، كلها امتدادات لصراعات الخارج، تمكن المشروع الإمامي في اليمن من اختراق كل هذه الفعاليات الحزبية، وتوجيهها في صراع عقيم استدامها، وعمل على تنفيذ أجنداته الخاصة على هامش هذه الصراعات، كان انقلاب 21 سبتمبر 2014م أهم ثمارها ونتائجها.

## الأحزاب والأزمة اليمنية الراهنة

تتموضع هذه الأحزاب في قلب الأزمة السياسية اليمنية الراهنة، بمواقف متباينة وملتبسة كثيرا، وخاصة بعد فشل وتفكك تجربة تكتل اللقاء المشترك، كتجربة سياسية جيدة في وقتها وظروفها، أو بالأصح أدت دورها في إطار ما أنشأت من أجله، وهو معارضة نظام صالح، فساهمت بشكل كبير في اسقاطه، لكنها بمجرد سقوط نظام صالح، تفكك اللقاء المشترك، وعادت هذه الأحزاب إلى مربعها الأول، وهو مربع الصراع والتطاحن الحزبي، الذي تمكنت القوى الإمامية من استثماره، في صالح عودتها حاكمة للمشهد السياسي اليمني الراهن، منذ انقلاب سبتمبر 2014م.

فبالعودة إلى مواقف هذه الأحزاب حول كثير من القضايا، وفي مقدمتها موقفها من الشرعية والحرب، يمكن إجمال هذه المواقف بالإشارة لموقف كل حزب على حده، ولنبدأ هذه المواقف من حزب المؤتمر الشعبي العام، باعتباره كان حزبا حاكما وكبيرا، ولا يزال له حضوره الإعلامي والسياسي، رغم ما أصابه من تشظي وتفكك وتباين في المواقف بين مختلف تجنحاته.

## موقف المؤتمر الشعبي العام

يعتبر المؤتمر الشعبي العام من أوائل الأحزاب اليمنية تأسيسا منذ عام 1982م كمظلة سياسية لكل الفرقاء السياسيين، قبيل إعلان قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م، ومن تحت عباءته خرجت أحزاب عديدة كانت منضوية تحته للضرورة السياسية، قبيل التعددية الحزبية التي جاءت مع إعلان

قيام الوحدة اليمنية، والتي تشكل على ضوئها عدد من الأحزاب، كانت في حقيقة الأمر موجودة، لكنها خرجت من السر إلى العلن كالتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الناصري والبعث وغيرها من الأحزاب.

فالمؤتمر الشعبي العام كمنظومة كبيرة للأفكار المتناقضة منذ لحظة التأسيس ظل في كل مرحلة عرضة للانقسام، ولكنه لم يشهد انقساما كالذي عاشه وشهده منذ انطلاق ثورة 11 فبراير 2011م، والتي أدت إلى تشققات كبيرة في بنية الحزب، حينما حاول قطاع كبير منه الهرب على إثر مجزرة جمعة الكرامة وما تلاها، ومن حينها والمؤتمر عرضة للانقسام والتشظي، كان أكبرها عشية الانقلاب المليشي الطائفي لجماعة الحوثي، والذي ساعدت قيادات مؤتمرية في وقعه وسهلت له المهمة.

فعقب الانقلاب الحوثي الذي فجر حربا أهلية وإقليمية طاحنة بتدخل المملكة العربية السعودية وتشكيلها لما سمي بالتحالف العربي، الذي بدأت أولى عملياته العسكرية فجر يوم 26 مارس 2015م، كان المؤتمر على موعد آخر من الانقسام بين جناحين، جناح مؤيد للشرعية ومن ثم مؤيد لتدخل التحالف العربي، وجناح منضوٍ تحت مظلة الانقلاب الحوثي، محاولا الظهور بمظهر المتفاجئ بالانقلاب والرافض للتدخل العربي، فكان رئيس الجمهوري عبد ربه منصور هادي على رأس الجناح الأول، كما كان الرئيس السابق صالح على رأس الجناح الثاني من المؤتمر.

لكن الانقسام الكبير، كان عقب أحداث ديسمبر 2017م، والتي حاول فيها صالح أن يستعيد زمام المبادرة بيده، بعد أن سلم كل شيء لجماعة الحوثي، وسهل لها مهمتها في الانقلاب على الشرعية، لكن المعركة لم تدم طويلا فسرعان ما تمكنت جماعة الحوثي من قتله والقضاء على تحركاته.

شكل هذا الحدث، مرحلة جديدة لمزيد من انقسامات المؤتمر الشعبي العام، وظهور ثلاثة تجنحات رئيسية فيه، وهو الجناح الجديد القديم الذي شكل غطاء شرعيا وسياسيا لتخلص الحوثيين من صالح وهو جناح كبير نسبيا بحكم وجوده بصنعاء وخاضع لتوجهات الحوثيين، وهذا الجناح بقيادة أُختيرت بعناية من قبل الحوثيين وعلى رأسهم صادق أمين أبو رأس ورئيس البرلمان الشيخ يحيي الراعي وعدد من بقايا قيادات المؤتمر التي كانت تابعه لصالح، وبقت بصنعاء طوال سنوات ما بعد الانقلاب.

يشكل هذا الجناح مظلة سياسية لجماعة الحوثي أمام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي عموما، حيث أظهر موقف هذا الجناح الخاضع للحوثيين أن أحداث ديسمبر كانت عبارة عن تمرد لصالح وبقية اتباعه على سلطة الأمر الواقع الحوثية بصنعاء، وبتالي فإن مقتل صالح بتلك الطريقة كان عبارة عن تمرد تم إخماده.

شكل هذا الموقف لجناح أبو رأس –أو ما يمكن تسميته مؤتمر الحوثي– استمرارا لموقف صالح قبل مفاصلته مع جماعة الحوثي، أي استمرارا

لموقفهم من شرعية الرئيس الهادي المنقلب عليها، واستمرارا لموقفهم من جماعة الحوثي ومن التحالف ومن بقية القوى السياسية اليمنية الأخرى, أي أننا أمام جناح يمثل غطاءً سياسيا لجماعة الحوثي، وينطلق من رؤيتها للصراع ككل، وهي أي جماعة الحوثي وما شكلته عقب انقلاب سبتمبر 2014م من مرحلة سياسية أطلقت عليها بثورة 21 سبتمبر، وبنت عليها كل مواقفها من كل شيء حولها محليا وإقليميا، ويكاد هذا الموقف لجماعة الحوثي وجناح مؤتمر صنعاء يتطابقان في كل شيء.

أما الجناح الثالث اليوم، وسأبدأ به قبل الجناح الثاني لأن هذا الجناح تشكل هو الأخر كنتيجة لأحداث ديسمبر التي أودت إلى مقتل الرئيس صالح على يد حلفائه الحوثيين، وهو الجناح الذي خرج معظم قياداته من صنعاء عقب أحداث ديسمبر، وهو جناح هجين ومتناقض بين الجناح الأول والثاني، أي جناح صنعاء أي مؤتمر الحوثي وجناح الرياض مؤتمر هادي، وهذا الجناح يعبر بدقة عن الموقف الإماراتي باعتباره جناح مؤتمر الإمارات، ويعكس تناقضاتها وعلاقاتها بالرياض وطهران معا.

يشكل هذا الجناح خليطاً من الشخصيات المتناقضة والمتذبذبة، والتي على رأسها نجل الرئيس السابق أحمد علي عبد الله صالح المقيم في أبو ظبي، ويضم في صفوفه أيضاً شخصيات إشكالية كحمود خالد الصوفي وأحمد الكحلاني وأبو بكر القربي وغيرهم من الشخصيات المتناقضة والمزدوجة.

وموقف هذا الجناح يكاد يتماهى ويذوب مع الموقف الإماراتي حول كثير

من القضايا في اليمن والمنطقة على حد سوى، وخاصة ما يتعلق بالموقف من شرعية هادي، والموقف من الانقلاب والشرعية معا، فضلا عن الموقف الحاد والمفاصل مع التجمع اليمني للإصلاح، وما يمثله من وجود قوي في وجه انقلاب جماعة الحوثي.

الغريب أن موقف هذا الجناح، أكثر حدة ضد الشرعية من جماعة الحوثي نفسها، عدا عن الموقف من كل ما له علاقة بالربيع العربي، وثوراته وهو جناح مندمج تماما مع الإمارات وله خطوط تواصل مع جماعة الحوثي، وربما هو من شكل خطوط وصل للإمارات مع جماعة الحوثي في الفترة الراهنة، خاصة بعد إعلان الإمارات لسحب قواتها من اليمن.

الغريب أيضاً، أن هذا الجناح يمتلك اليوم جناحا عسكريا ممثلا بالقوات التي يقودها طارق صالح في الساحل الغربي، إضافة إلى وجود تناقضات بين طارق صالح وهذا الجناح سياسيا، باعتبار طارق يقدم نفسه هو الأخر أهم من أحمد صالح، وأنه وليس أحمد من سيرث زعامة صالح ومكانته السياسية، لكن تكمن إشكالية هذا الجناح أنه مخترق أيضا من قبل جماعة الحوثي، وتدير الشخصيات الحوثية المخترقة له هذا التيار وتتحكم برؤاه وتوجهاته، لدرجة أنه لم يستطع أن يدين حادثة مقتل صالح ويصف ما الذي جرى له، عدا عن عدم قدرته على المطالبة بدفن صالح بشكل رسمي[19]*.

(19)* لم يدن هذا الجناح بقيادة أحمد عبد الله صالح مقتل والده ولم يعلن من يقف خلف مقتله، عدا عن قبول أحمد علي ترشيح مؤتمر صنعاء له نائب لرئيس المؤتمر.

الجناح الثاني، وهو جناح الرئيس عبدربه منصور هادي، وهو الجناح الذي رفض الانقلاب مبكرا، وانتقل إلى صفوف الشرعية، لكنه غير مرضي عنه من قبل الجناحين الأول والثالث، ويشكل هذا الجناح العمود الفقري للشرعية الراهنة، لكنه أيضاً يعاني من انقسامات غير معلنه، لكنها تطفو على سطح المشهد بين حين وأخر.

ويمثل هذا الجناح اليوم، رأس الشرعية لكنه غير مرحب به من قبل الإمارات، وعلاقته بالسعودية متذبذبة قليلا، لكنه يبقى الجناح الأقرب إلى رؤية الشرعية والتحالف والإصلاح وبقية القوى السياسية الأخرى، بخصوص الانقلاب وجماعة الحوثي وكذلك الموقف من الحراك الانفصالي ممثلا بالمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا.

## موقف التجمع اليمني للإصلاح

يتموضع التجمع اليمني للإصلاح في قلب الأزمة السياسية اليمنية الراهنة، كأكبر الأطراف انخراطا فيها مدافعا عن الشرعية المنقَّلب عليها، ومدافعا في ذات الوقت عن ذاته وكيانه وأفراده الذين طالهم الانقلاب بكل صنوف التنكيل والإذلال، باعتبارهم هدفا مركزيا للانقلابين باعتبار الإصلاح الحزب الأكثر معارضة، وخصما سياسيا حقيقيا لفكرة الإمامة التي تحملها جماعة الحوثي.

ومن هذه الزاوية حافظ الإصلاح على موقفه الثابت منذ البداية من الشرعية كداعم لها ومدافع عنها، ومن الانقلاب باعتباره خطرا وجوديا يهدد دولة

اليمنيين وجمهوريتهم ووحدتهم، ويصادر حقهم في حياة حرة وكريمة، وبالتالي دفع الإصلاح ثمن هذا الموقف كثيرا، وهو أي الإصلاح من كان يعتبر هدفا رئيسيا لانقلاب جماعة الحوثي، كما هو معروف لدى الجميع، باعتبار أن هدف اسقاط صنعاء كان يهدف أساسا للقضاء على الإصلاح وكل ما له علاقة به[20].

لكن تكمن الإشكالية الكبيرة اليوم، أن القوى الداعمة لاستعادة الشرعية ممثلة بدول التحالف في صيغته الأخيرة ممثلا بالمملكة العربية السعودية والإمارات، يعتبران أن التجمع اليمني للإصلاح بمثابة امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، وبتالي هذا يعني أن الإصلاح أيضاً واقع ضمن الأهداف غير المعلنة لهذه الدول، بالنظر إلى تصنيف هذه الدول لجماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية.

وانطلاقا من هذه الإشكالية السياسية المعقدة بالنسبة لحسابات دول التحالف، وموقفها تجاه كل ما له علاقة بثورات الربيع العربي، فقد أدت هذه الحسابات إلى طول أمد الحرب في اليمن، وخروجها عن أهدافها المعلنة، باستعادة الشرعية واسقاط الانقلاب، إلى تطويل أمد الحرب وتحويلها إلى حرب استنزاف لحزب الإصلاح وجماعة الحوثي معا، ومن ثم استنزاف اليمنيين ككل من خلال هذه الحرب.

ومن هنا، يتأتى القول إن حزب الإصلاح أيضاً واقع في مأزق سياسي كبير،

(20) -2 كان يروج بشكل كبير قبيل اقتحام العاصمة صنعاء وإسقاطها في سبتمبر 2014م، شائعات انطلت على كثير من الناس وفي مقدمتهم القوى السياسية الحزبية اليمنية، أن هدف الحوثي هو ضرب الفرقة الأولى مدرع وجامعة الإيمان باعتبارها تابعه للإصلاح.

كلفه هذا المأزق حالة صمت تجاه كل ما يجري من سياسات للتحالف على الأرض، وفي مقدمة هذه السياسات مصادرة القرار السيادي للحكومة اليمنية الشرعية، وتحول الشرعية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية إلى مجرد تابع للتحالف، أي مسلوب القرار، مما أثر بشكل كبير في نظرة الناس لدور الإصلاح بسلبية كبيرة في هذه الأزمة التي جند فيها الإصلاح كل طاقاته وقدراته فيها، والتي للأسف لا يمتلك قرارها السياسي والعسكري معا.

ومن المآخذ الكبيرة سياسا على الإصلاح في هذه الحرب، أنه أصدر بيانا في تأكيد عاصفة الحزب لحظة انطلاقها، دون ترتيب وإبلاغ كل كوادره في الداخل، فضلا عن -وهذا هو الأهم-أنه لم يضع في يده ورقة واحدة لحماية نفسه من تحولات السياسية وتقلباتها المفاجئة والمرة كما هو اليوم بعد خمس سنوات من الحرب التي لا أفق قريب لتوقفها، مع احتمالية تواصل السعودية إلى اتفاق مع جماعة الحوثي في أي لحظة ممكنة.

وبرغم كل هذه التعقيدات حافظ الإصلاح حتى الآن على كيانية الحزب من التشظي والانقسام، كما هو حاصل في معظم الأحزاب اليمنية الراهنة وتناقضاتها في مواقفها وتوجهاتها تجاه كل القضايا القائمة، لكن هذا أيضاً لا يعني عدم وجود حالة تباين كبيرة في المواقف داخل صفوف الإصلاح، لكنها لم تطف على السطح حتى اللحظة.

## تموضعات الحزب الاشتراكي اليمني

يكاد يكون الحزب الاشتراكي اليمني، بمثابة الحزب الحاضر الغائب تماما في هذه اللحظة اليمنية، فمواقفه السياسية متناقضة ومتذبذبة وغائمة، ولم يعد للحزب من حضور سياسي –وطني– سوى في محافظة تعز من خلال منظمة الحزب الاشتراكي فيها، هذا بالنسبة للشمال، أما جنوبا فيكاد الحزب أن يكون متماهيا مع المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي رمى الحزب بكل ثقله التنظيمي وكوادره فيه، محاولا التموضع من خلال مشروع الانفصال، لكن بغير مسمى الحزب وشعاراته.

فأي قراءة في موقف الحزب الاشتراكي منذ ما بعد 11 فبراير وحتى اللحظة، لن يخرج أي أحد بانطباع سوى أن الحزب لم يعد له وجود حقيقي مؤثر، وإنما يعمل الحزب على التماهي والاشتغال بالنكاية من خلال القوى السياسية الجديدة، التي برزت على المشهد السياسي من خلال جماعة الحوثي شمالا أو من خلال الحراك الانفصالي جنوبا، وقد ساعد الترهل التنظيمي[21]* في انضمام قيادات اشتراكية والتحاقها بجماعة الحوثي في الشمال، كسلطان السامعي وطلال عقلان ومحمد يحيي الغولي وغيرهم، وكذلك الحال بنسبه للجنوب، فقد انظم معظم قياداته في المجلس الانتقالي كفضل الجعدي ويحيي غالب الشعيبي ومراد الحالمي وغيرهم الكثير.

(21)* الكثر من المراقبين لا يرون أن الحزب الإشتراكي يعيش مرحلة ترهل تنظيمي وسياسي بقدر ما يرون أن الحزب الإشتراكي يحاول لعب أدوار متناقضة ويتموضوع حسب هذه اللحظة مع أكثر من طرف في ذات الوقت، فالحزب منقسم بين أكثر من جناح يتموضع فيها، فقسم لايزال بصنعاء ويتعاطى مع جماعة الحوثي كسلطة أمر واقع ويتعاطى معها، وقسم مع الشرعية في الخارج وقسم منظم ومتماهي مع المجلس الانتقالي وقسم أخر منظم ومنسق مع جماعة الحوثي.

يصدر الحزب بيانات لا تنطبق مع ممارسات الحزب على الأرض، ولا تعبر عن توجه الحزب، بقدر ما تسعى هذه البيانات إلى تسجيل حضور للحزب أكثر من كونها تعبر عن مواقفه وتوجهاته، ولهذا نرى أن الحزب اليوم يتموضع في أكثر من موقف، فموقف داعم للشرعية ومعلن ذلك، وهو الجناح الأضعف من الحزب، وجناح متموضع مع الانقلاب من خلال شخصيات معروفة، وجناح متموضع ومتماهي مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وكل هذه الأطراف تتناقض تماما ولا تنسجم مع منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بتعز، التي ربما أصبحت الأكثر تعبيرا عن الصورة التاريخية للحزب الاشتراكي اليمني ومشروعه الوطني.

أما ما يتعلق بموقف الحزب من جماعة الحوثي ومن الحرب والشرعية والتحالف فكما ذكرت سابقا ثمة تجنحات، كل جناح يعبر عن نفسه من خلال ممارساته على الأرض، وإن حاولت القيادة المركزية للحزب أن تنظم كل هذه التباينات والانقسامات في إطار موقف واحد للحزب، لكنها تنصدم بمواقف هذه التجنحات على أرض الواقع.

في المحصلة يمكن القول أن الحزب الاشتراكي اليمني، فقد القدرة على إدارة كل هذه التجنحات، وفقد القدرة أيضاً على صياغة موقفه بما يتناسب مع تاريخ الحزب ونضاله، عدا عن –وهذا هو الأهم– أن التحولات الاجتماعية في الجنوب والشمال على حد سوى، لم تعد تسمح لأحد ما وفي مقدمتهم الحزب الاشتراكي أن يدعي تمثيله لهذه الجغرافية التي شهدت تحولات اجتماعية ومجتمعية عميقة وكبيرة، حيث كانت شبه

مغلقة أيدلوجيا على الحزب الاشتراكي اليمني، على مدى 27 عاما من حكمه للجنوب، فغدت اليوم شبه مغلقة على التوجهات السلفية بمختلف مدارسها، عدا عن الحضور الإصلاحي والمشيخي والتي تتناقض تماما مع تاريخ الحزب الاشتراكي هناك.

يضاف إلى ذلك كله، من تعقيدات التحولات الاجتماعية والسياسية، بروز العامل الاقليمي الجديد ممثلا بالدور الإماراتي السيئ في اليمن، وما يشكله اليوم من خطر كبير على المشروع اليمني ككل جمهورية ووحدة وتعددية ديمقراطية، وتماهي الحزب الاشتراكي تماما مع هذا الدور وقبوله به دون أي اعتراض، هذا إن لم يكن ثمة تنسيق على أعلى المستويات، وهو ما يعكسه موقف الحزب من مشروع الانفصال الذي يتبناه الحزب تحت مسمى مظلومية القضية الجنوبية.

## تموضعات التنظيم الوحدوي الناصري

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، هو الذي نستطيع توصيفه الأخر بالغائب الحاضر، في قلب هذه الأزمة اليمنية، فرغم تلاشيه في عموم الجغرافيا اليمنية وحضوره فقط من خلال الحالة التعزية، إلا أن صوته الاعلامي أكثر حضورا من الأحزاب الأخرى بما فيها المؤتمر الشعبي العام، وخاصة في أحداث تعز ومشاكلها الدائمة، والحزب يعاني من تناقضات في المواقف لا تعكس انقساما حقيقا فيه بقدر ما تعكس لعب أدوار بين قياداته التي تتخذ من صنعاء والقاهرة وتعز أماكن لها.

فما حققه الحزب من حضور خلال هذه المرحلة ولعبه من أدوار وخاصة منذ بداية الانقلاب وحتى اللحظة، أعاد للحزب حضوره الذي انعكس من خلال الحضور في تشكيلات الحكومة الشرعية بحضوره بوزيرين، عدا عن عدد من السفراء والملحقين، لكن الدور الأبرز للحزب كان في اختلاق الأزمات وتأجيجها فيما يتعلق بمدينة تعز والإشكال الأمني والسياسي فيها.

حيث سعى الحزب لتشكيل ألوية عسكرية خاصة به، كما هو الحال مع اللواء 35 مدرع بتعز بقيادة الحمادي، لكن الإشكالية أن الحزب لا يمتلك قواعد حزبية مؤدلجة، أي بلا أي قاعدة شعبية بشبابية، وهو ما شكل عقبة أمام محاولة القيادة تخليق دور أكبر من حجمهم الحقيقي على الأرض.

أما سياسيا وعلى المستوى الوطني، فموقف الحزب لا يختلف كثيرا عن موقف الحزب الاشتراكي، مع فارق أن الاشتراكي منقسم فيما الناصري يؤدي أفراده وقياداته أدوار معينه، فالناصريون على سبيل المثال، ينقسمون في أدوارهم بين الشرعية والانقلاب منذ البداية، فقسم وجناح كبير لا يزال بصنعاء ويتخادم مع جماعة الحوثي ويطبّع معها ويقيم بعض أنشطته هناك، بل وتورطت قيادات كبيرة فيه بالتماهي مع جماعة الحوثي منذ ما قبل الانقلاب، ويقود هذا الموقف محمد مسعد الرداعي نائب الأمين العام المساعد.

فيما القسم الأخر، الذي في صفوف الشرعية وتبوأ مقاعد وزارية مهمة كعبد الملك المخلافي وعبد الرقيب فتح، فهذا جناح يؤدي دورا ضمن

أجهزة الشرعية وتبوأ مناصب كبيرة فيها، وموقفه من مواقف الشرعية، لكن مع تماهييه مع جماعة صنعاء إن صح التعبير حول كثير من المواقف فيما يتعلق ببعض القضايا، وخاصة موقفهم من المقاومة التي تكاد تخلو من أفرادهم.

أما الجناح أو الجماعة الأقوى في جماعة التنظيم القيادي التي تتموضع حاليا في تعز، ولها علاقات واتصالات مع الإمارات، وربما أيضاً مع الفصائل المدعومة إماراتيا، كجماعة المجلس الانتقالي في عدن، وجماعة طارق صالح في الساحل الغربي، وتقود هذه الجماعة صراعا سياسيا حديا مع التجمع اليمني للإصلاح، من خلال تحالفاتها مع كل الجماعات المدعومة إماراتيا كما هو الحال في تعز، ومن ذلك تحالف الناصري مع جماعة أبو العباس، التي قادت مخطط انقلاب فاشل في تعز للسيطرة على المدينة.

تحاول هذه الجماعة أي جماعة عبد الله نعمان، أن تدير مواقف الطرفين الأولين في صنعاء وفي الرياض، وتعمل على رسم مسار للحزب ككل، من خلال التحالفات التي تسعى لتحقيقها وتفشل في كل مرحلة، لكن يبقى موقف هذه المجموعة من بعض القضايا فيما يتعلق بتشكيل حكومة أزمة وعودة الحكومة إلى الداخل موقف إيجابي، بغض النظر عن الأهداف التي تقف خلف مثل هذا الخطاب الذي يتبناه هذا الجناح.

## الخاتمة

أثبتت كل الأحداث والأزمات السياسية اليمنية على مدى السنوات العشر الماضية على الأقل حجم الفجوة الكبيرة بين كل القوى والأحزاب السياسية اليمنية، وتغليبها البعد الأيدلوجي الصراعي على البعد السياسي الوطني في تعاطيها مع مختلف تلك القضايا، ومن هنا فإن هذه الأحزاب بمواقفها المتناقضة كانت سببا رئيسيا في وصول القضية اليمنية إلى هذا المستوى من الصراع والحرب، وساهمت هذه الأحزاب بشكل أو بآخر بوصول اليمن إليها.

وإن تذبذب مواقف هذه الأحزاب تجاه عديد من القضايا، والتي كان أخرها موقفها من الأحداث الراهنة فيما يتعلق الأزمة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية، أثبت أن هذه الأحزاب لم تستفد من الدرس جيداً، وأنه لا يزال الهاجس العدائي المصلحي والنفعي الخاص المتلفح بالشعارات الأيدلوجية هو المتحكم في كثير من مواقف هذه الأحزاب.

أثبتت تجربة هذه الأحزاب السياسية وخاصة خلال ثورة 11 فبراير أن هذه الأحزاب استنفذت كل أسباب بقائها، وتحولت إلى أشبه بتجمعات نفعية بلا قضية، متنكرة لتاريخها ونضال روادها ومؤسسيها الأوائل، مما يحتم على الشباب المهتمين بالشأن العام السعي الجدي في البحث عن أشكال جديدة للفعالية والنشاط السياسي، من خلال تأسيس أحزاب جديدة ترتكز على البرامج السياسية لا النظريات والقوالب الأيدلوجية.

# اليمن: خمس سنوات حرب.. الفاعلون الإقليميون

مطهر الصفاري

## مقدمة

تعاني اليمن مما يعرف بانتقام الجغرافي والتاريخ، نظير خصوصية الموقع الجغرافي والدور الحضاري وفرادة نظامها السياسي «الجمهوري»، وبدلًا من أن تعزز مكانتها الإقليمية فقد شكلت نقاط جذب للتدخلات الخارجية لإضعافها خشية معاودة دورها الحضاري، فموقعها الجيوستراتيجي يتحكم بخطوط الملاحة الدولية، المار عبر مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، ويؤثر على جوار دول الخليج النفطية، إضافة إلى ثرواتها، والكثافة السكانية، وطبيعة نظامه السياسي –الجمهوري– القائم على التعددية السياسية، بجوار أنظمة سياسية وراثية، عوامل جعلت اليمن في صدارة الاهتمامات والاستهداف من قبل القوى الإقليمية والدولية، ساعدتها انقسامات النخبة السياسية وضعف وعيها وتسيد الرغبة الاقصائية والانتقامية في تعاملاتها، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

صادف 21 سبتمبر 2019 مرور خمس سنوات على الانقلاب على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والذي تسبب بتدخل التحالف العربي عسكريا بقيادة السعودية في 25 مارس 2015، بناء على دعوة الرئيس اليمني، بهدف استعادة مؤسسات الدولة والمناطق التي اسقطها انقلاب جماعة الحوثي المدعومة من إيران بمساعدة القوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي أطاحت به ثورة 11 فبراير 2011.

وخلال الخمس السنوات الماضية، ونتيجة لأداء الحكومة اليمنية والتحالف العربي، فقد توالدت الحرب حروبا، وبدلا عن انقلاب واحد، أضيف انقلاب آخر مدعوم من دولة الامارات شريكة السعودية في التحالف، وبرزت الكثير من الشكوك حول الأهداف الحقيقة للتحالف.

تتناول هذه الدراسة أدوار الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في اليمن، وبيان طبيعة تدخلها المباشر وغير المباشر، وعلاقتها بالأطراف المحلية، وكيف استغلت الإشكاليات المحلية في تنفيذ أجندتها، وفاعلية تأثيرها في التفاعلات الجارية، ورسم مستقبل اليمن المهدد بالانقسام.

## محطات الصراع والنفوذ في اليمن منذ انقلاب 21 سبتمبر 2014

على الرغم من الإقرار بوجود أسباب محلية للصراع إلا أنه من المؤكد أن العامل الخارجي قد طغى وأصبح الفاعل الأبرز، مما جعل اليمن ساحة حرب بالوكالة بين إيران بواسطة حليفتها جماعة الحوثي المسلحة من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، قبل أن تنفتح علاقة الإمارات علنا مع إيران، إضافة إلى ذلك -وهو الأهم- فقد تكشفت خلال محطات تدخل التحالف العربي ونتائجها الأجندة الخاصة لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة -دولتي التحالف الرئيسيتين- حتى غدا الهدف المعلن «مساعدة الحكومة اليمنية على استعادة سيطرتها على مؤسسات الدولة، وبسط سيادتها على كامل الجغرافيا اليمنية» يبدو

متعارضا مع أهدافها وإجراءاتها، ومن جهة أخرى برز دور سلطنة عمان ورغبتها في التأثير على الاحداث ومخرجاتها، بينما اكتفت قطر بأدواتها الناعمة.

يمكن تقسيم محطات الصراع في اليمن ودور التحالف العربي بقيادة السعودية إلى أربع محطات رئيسية، وفقًا للأحداث المركزية التي حدثت خلال الصراع، وتأثيرها على المجريات العسكرية والسياسية.

## المحطة الأولى: سبتمبر 2014 ومارس 2015 برز فيها النفوذ الإيراني

خلال هذه الفترة حدث الانقلاب الحوثي وسيطرتهم على صنعاء وأغلب المحافظات اليمنية، بالتعاون مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وقد تفاخر الإيرانيون بسيطرتهم على رابع عاصمة عربية، ونظموا جسراً جوياً بين صنعاء وطهران، ووقعوا العديد من الاتفاقيات في مجالات كثيرة مع الوفد الحوثي الذي زار طهران، وكان السفير الإيراني زار مدينة عدن كأول سفير، مبدياً رغبة بلاده بتعزيز التعاون والرغبة بالتواجد الفعال على مضيق باب المندب، هنا شعرت دول الخليج وخاصة السعودية التي تربطها باليمن حدود مشتركة بحجم الخطر والتحدي الذي يواجه أمنها القومي.

## المحطة الثانية: مارس 2015 وحتى مايو 2017 عودة النفوذ السعودي

حيث بدأت بعاصفة الحزم التي قادتها السعودية، تحت غطاء التحالف العربي الذي شكلته، استجابة لدعوة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، لمساعدة حكومته لاستعادة السيطرة على العاصمة صنعاء وإسقاط الانقلاب، خلال هذه المرحلة استعادت السعودية المبادرة والنفوذ، واستطاعت بالتعاون مع الجيش اليمن «الوطني» والمقاومة الشعبية الموالية للرئيس هادي من تحقيق إنجازات ميدانية، كان أبرزها استعادة السيطرة على مدينة عدن الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس اليمني عاصمة مؤقتة، وانتزاع الكثير من المناطق من تحت سيطرة جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح، لكن طول المعركة وتزعزع الثقة بإدارة التحالف عوامل تسببت بتفكك التحالف العربي، وتجميد الدول لمشاركتها وانسحاب أخرى.

## المحطة الثالثة: النفوذ الإماراتي

بعد اخراج قطر من التحالف في مايو 2017 وانشغالات السعودية في ملفات داخلية ودولية ساد النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن، وزادت معدلات الهجمات التي طالت السعودية، وفي هذه المرحلة زادت ملامح انحراف دول التحالف عن هدفها المشرعن لتدخلها العسكري المتمثل بمساعدة الحكومة اليمنية في استعادة السيطرة على العاصمة صنعاء، وبدلًا من

ذلك ذهبت الإمارات والسعودية في تقاسم النفوذ في المحافظات الجنوبية والشرقية، وإنشاء ودعم تشكيلات مسلحة لوجستياً وسياسياً، مباشرة وبعيدة عن مؤسسات الحكومة اليمنية، الأمر الذي أضعف ثقة اليمنيين بالتحالف وقيادته.

خلال هذه المرحلة تعرضت السعودية لهجمات صاروخية وقصف بالطيران المسير، طالت أهدافاً استراتيجية ومنشئات حيوية في العمق السعودي، مع ضرورة الإشارة إلى الشكوك المثارة حول وقوف جماعة الحوثي وراء ضرب شركة أرامكو السعودية، وفي هذه المرحلة زار وفد إماراتي إيران ووقع البلدان اتفاقيات ومذكرات تفاهم كشفت عن طبيعة العلاقات بين البلدين.

## المحطة الرابعة: منذ أكتوبر 2019 محاولة السعودية استعادة المبادرة والخروج من المأزق

بدأت بتوقيع اتفاق الرياض في العاصمة السعودية (5 نوفمبر 2019) بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وإعلان الإمارات انسحاب /تقليص، قواتها في اليمن، وتسلم السعودية الاشراف على مدينة عدن وتنفيذ بنود اتفاق الرياض.

وفي هذه المرحلة التي لا تزال معالمها تتشكل، أبدت السعودية تفاعلا أكثر مع المفاوضات مع جماعة الحوثي، والرغبة بالتوصل إلى تسوية سياسية تستلهم ما تعتبره نجاحها في اتفاق الرياض، حيث زار الأمير خالد بن سلمان سلطنة عمان والتقى السلطان قابوس، رافقه السفير بلاده لدى

اليمن محمد آل جابر، وقد بدا واضحاً رغبة السعودية وجماعة الحوثي بتهدئة الصراع، وتراجع حدة الهجمات، وإطلاق السعودية سراح 200 أسير كبادرة حسن نية.

## الدول الإقليمية المتدخلة في اليمن

توجد العديد من الدول الإقليمية التي تبدي اهتماماً وتتدخل في الساحة اليمني، بعضها بشكل مباشر من خلال وجود عسكري ومادي على الأرض كالمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، وحضور رمزي للبحرين، إضافة للقوات السودانية، والتي تفتقر للبعد السياسي الذاتي، ومن جهة أخرى تتدخل دولتي سلطنة عمان وقطر بشكل غير مباشر، وإن كانت السلطنة بعد إخراج قطر من التحالف أكثر فاعلية في أكثر من مجال، بينما التدخل الإيراني جمع بين التدخل المباشر والغير مباشر من خلال طبيعة الأدوات التي يستخدمها، رغم إنكاره العلني المتكرر، والتي تدحضها فاعلية دوره على الأرض والمحافل الدولية.

## المملكة العربية السعودية

السعودية هي قائدة التحالف العربي، والتي لعبت دوراً دبلوماسياً كبيراً في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي 2216 بالإجماع الرافض للانقلاب على حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور، والسعودية هي الدولة الأكثر تحملاً للتبعات السياسية والاقتصادية والأمنية للحرب في اليمن، لكن أمنها القومي بعد خمس سنوات من الحرب أكثر تضررا وخصوصا بعد القصف الذي

طال معامل شركة أرامكو النفطية العملاقة يوم 15 سبتمبر 2019، وقد ساهمت القيادة السعودية في هذه النتائج الكارثية للحرب، حيث تلكأت عن حسمها، والرضوخ للضغوط الدولية إن لم تكن الحسابات الخاطئة لديها في وقف التقدم العسكري لدخول العاصمة صنعاء، وإضعاف الحكومة اليمنية، والانشغال بالبحث عن مصالح هامشية، مقارنة بخطورة التهديدات التي تتعرض لها.

مارست السعودية الضغوط على الحكومة اليمنية لإثنائها عن إنهاء وجود الإمارات في التحالف، ووفقا لتصريح نائب رئيس مجلس النواب عبد العزيز جباري لقناة سهيل في 12 سبتمبر 2019، «أن السعودية لا تريد إخراج الإمارات من التحالف، ولا تستطيع تصويب سياساتها، والسعودية هي الدولة الوحيدة التي ستتحمل التبعات الجيوستراتيجية في الحاضر والمستقبل.

وقد استطاعت السعودية المحافظة – حتى نهاية العام 2019 – على نفوذها فيما تبقى من المناطق الشمالية، خارج سيطرة مليشيا جماعة الحوثي، وكادت أن تبقى مجرد وسيط في المناطق الجنوبية وخاصة في العاصمة المؤقتة «عدن» بين الحكومة اليمنية والامارات، قبل أن تتمكن «السعودية» من توقيع اتفاق الرياض (5نوفمبر 2019) بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، وقد استطاعت بموجبه وخلال فترة التفاوض عليها، من استعادة فاعلية نفوذها إلى حد مناسب في المحافظات الجنوبية، حيث نشرت المزيد من القوات في العاصمة المؤقتة «عدن»، بهدف الإشراف على

تنفيذ بنود الاتفاق، وقد ساعدها إعلان الامارات تقليص قواتها المتواجدة في اليمن، وإن كانت الشكوك ما تزال قائمة عن حقيقة ودوافع السياسة الإماراتية في جنوب اليمن، وفي كل الأحوال ما زال لدى السعودية القدرة والقليل من الوقت لتعالج الأخطاء السياسة التي تسببت بالحرب ورافقت ادارتها حتى اللحظة، لكنها تحتاج إلا إعادة تعريف الأعداء والحلفاء، وترجيح أولوياتها، وقبل ذلك كله القناعة بأن الدولة اليمنية التي تحتكر السيطرة على الأرض والسلاح تكمن فيها المصلحة السعودية.

ويمكن تفسير السلوك السعودي في عدة احتمالات، الأول غياب الرؤية لدى صانع القرار السعودي، لما يريده في اليمن، والثاني انشغال صانع القرار بعدة ملفات عن اليمن، وقد تكون بسبب وجود انقسام في المؤسسات التي تصنع القرار، وربما بسبب العجز عن الحسم، ويعد هذا الاحتمال ضعيفاً نظراً لفاعلية الدور السعودي الملاحظة عندما تتوفر الإرادة، وفي كل الأحوال فإن أداء السعودية قد يكون منسجماً مع رؤيتها وأهدافها المتعلقة بتأمين أمنها القومي، والحد من النفوذ السياسي والعسكري والثقافي لإيران، من خلال علاقتها بجماعة الحوثي وبعض مكونات الحراك الجنوبي، وكذلك إضعاف إن لم يكن إفشال الانتقال السلمي للسلطة عبر الأدوات الديمقراطية، واستبدالها باتفاقات التقاسم بين النخب والجماعات السياسية والمسلحة، مما يجعل النظام السياسي الحاكم في اليمن مكبل، وغير قادر على ممارسة استقلالية قراره السياسي والاقتصادي والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية التي تتمتع بها اليمن، ويُعدُّ هذا هدفا

إضافيا ومركزيا للسياسة السعودية في اليمن.

يمكن القول إن مكانة السعودية قد تضررت، ما لم تفي بوعودها والأهداف التي شرعنت تدخلها العسكري في اليمن، وأن فرصها في تشكيل تحالف دولي مستقبلا قد أضعفت.

## دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد الدولة الأكثر نفوذاً لدى الانفصاليين، والمتحكمة على العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية «عدن»، ومنذ اليوم الأول لتدخلها العسكري ضمن التحالف، شرعت الامارات في تنفيذ أجندتها الخاصة، ووظفت إمكانياتها العسكرية والناعمة في تثبيت تواجدها على حواضر مدن الجنوب الساحلية ومناطق الثروات النفطية، وخاصة محافظات عدن ولحج وشبوة وحضرموت الساحل، إضافة إلى جزيرة سقطرى، وأحكمت الإمارات قبضتها على المطارات والموانئ، وشرعت في فرض أمر واقع على الحكومة اليمنية والسعودية على حد سواء، حتى ولو أوهمت السعودية أنها مصالح مشتركة، فقد كونت الأحزمة الأمنية والنخب المناطقية وسلحتها، وفرضت تعيين مسؤولين في مؤسسات الدولة، وشرت ولاءات الشخصيات العامة والإعلاميين، وأصبحت تتحكم بأغلب سواحل اليمن ومنافذه الجوية.

بدت السياسة الإماراتية وأداءها العسكري في اليمن متسقه مع أهدافها الاستراتيجية في اليمن، والتي يتصدرها العامل الاقتصادي، حيث ترى ميناء عدن مهدد استراتيجي لمكانتها الإقليمية المبنية على خدمات موانئها،

إضافة إلى محاربتها للديمقراطية وخشيتها من عدوى نجاح الانتقال السياسي في البلدان المجاورة، والتي ترى أن التيارات الإسلامية السياسية هي التي تقود التغيير، والتي تحظى بحاضنة مجتمعية.

وقد أعلنت الامارات انسحابها من اليمن وتحول استراتيجيتها من الحرب إلى السلام، بهدف تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي المطالب بوقف الحرب، وجعل السعودية منفردة في مواجهته، والتهرب من التصعيد الإيراني على خلفية العقوبات الامريكية، بالتزامن مع التفجيرات التي استهدفت مجموعة من ناقلات النفط أمام شواطئها، وفي الحقيقة قامت الإمارات بتقليص قواتها ولم تسحب سوى قواتها الرمزية في مأرب، وأعادت تموضع تواجدها العسكري في عدن وسواحل شبوة وحضرموت وجزيرة سقطرى، وقد مهدت الإمارات بإعلانها الانسحاب لإخلاء مسؤوليتها من انقلاب المجلس الانتقالي الانفصالي على الحكومة اليمنية.

أظهرت الامارات تقارباً وتنسيقاً مع إيران، فقد وقع وفدها الذي زار إيران في 30 يوليو 2019، على مجموعة من الاتفاقيات لتعزيز أمن الحدود، لكن أهداف ومخرجات الزيارة تجاوزت المعلن، وعقدت تفاهمات شملت أكثر من ملف، وفي مقدمتها ما كشفته جماعة الحوثي عن مفاوضات وتفاهمات مع الإمارات، انعكست عملياً على التهدئة المتبادلة عسكرياً واعلامياً.

## التحالف العربي بقيادة السعودية

لم يعد التحالف العربي كما بدأ، يحظى بالتأييد وتفهم أسباب قيامه، فقد تركز فاعليته على دور السعودية والإمارات اللتين عملتا على إخراج قطر منه في منتصف عام 2017، وتسببتا في انسحاب المغرب منه أيضاً نتيجة التباين في السياسات معها، والتصويت لصالح استضافة أمريكا لكأس العالم 2026 على حسابها، وهي الدولة التي شاركت بفاعلية في الحرب وسقطت إحدى طياراتها، وباستثناء مشاركة السودان فإن معظم مشاركة أغلب الدول أصبحت رمزية، إن لم تكن قد انسحبت مفضلة عدم الإعلان.

وقد اهتزت ثقة مؤيدي التحالف بما فيهم القيادات الرسمية، وزاد السخط المجتمعي، نتيجة التباين بين الأهداف المعلنة والنتائج على الأرض، وقصف المنشئات والمرافق العامة والحصار المفروض على البلد وتقييد حركة المسافرين والتجارة، في مقابل تراجع حضور مؤسسات الدولة، وسيطرة الجماعات الانقلابية والانفصالية في الشمال والجنوب.

تراجع العمليات العسكرية التي تستهدف مليشيا جماعة الحوثي التي عززت قبضتها على المناطق المسيطرة عليها، واقتصار الحرب منذ أشهر على المناطق الحدودية بين اليمن والسعودية، وسيطرة المجلس الانتقالي على العاصمة المؤقتة عدن.

وعلى الرغم من تمكن التحالف بقيادة «السعودية» في استمرار الحرب، فقد فشل في استثمار المواقف الدولية وبيانات القمم التي دعا لها، وعكس

ذلك الفشل تحويل جماعة الحوثي إلى طرف مؤثر في الساحة اليمنية والإقليمية، خاصة بعد الهجمات التي تشنها على المنشئات السعودية.

## التحالف السعودي الاماراتي

أصبح التحالف السعودي الإماراتي اللاعب الإقليمي والفاعل المركزي الأول في اليمن، ولذلك فالواقع العسكري اليوم على الأرض وكذلك على المستوى السياسي هو حصيلة لأداء التحالف، دون إغفال دور الحكومة اليمنية، ومما لا شك فيه فإن تأثير التحالف على الأحداث الجارية ومستقبلها مستمر، خاصة في حالة استمر التحالف فيما بينها، والتحالف السعودي الاماراتي حديث النشأة، وتوجد فيه العديد من نقاط الالتقاء والافتراق في أجندة ومصالح الدولتين في اليمن، ويمتد التحالف بينها إلى عدة دول، من ليبيا إلى الهند وماليزيا وما بينها.

لكن ما يميز السعودية أنها لا تبدي أو تظهر ذات القدر من العداء للتيارات السياسية «الإسلامية» كما تعمل الإمارات، وتبدي السعودي خشيتها من تداعيات النفوذ الاماراتي في جنوب اليمن على نفوذها، وربما مستقبلاً على أمنها القومي.

لوحظ في الفترة الأخيرة تبايناً في بعض المواقف العلنية للدولتين (السعودية والامارات) خاصة في البيانات الفردية، وكثرت البيانات المشتركة المتعلقة باليمن، وحرص المسؤولون الإماراتيون التعبير عن متانة التحالف، وإن كانت الشكوك حول طبيعة مواقف السعودية المتعددة حاضرة خاصة

أثناء هجوم مليشيا المجلس الانتقالي «الانفصالي» على المعسكرات والمؤسسات الحكومية في عدن في شهر أغسطس الماضي، في مقابل وضوح مواقف الإمارات الداعم للفصائل الانفصالية والحريصة على تثبيت وجودها العسكرية ونفوذها في اليمن، وبالتالي قد تدل على اتساع الفجوة بين الدولتين، في ظل تعدد الملفات وتقاطع المصالح والنظرة البينية لطبيعة التحالف والتي يغلب عليها التكتيك وليس الاستراتيجي رغم ادعاء الأخير.

فقيادة الدولتين تدرك حاجة كل منهما للأخرى في هذه المرحلة، وتبديان حرصهما على التكامل الوظيفي وتقاسم النفوذ والمصالح خاصة في المحافظات الشرقية والجنوبية في اليمن، ويتضح ذلك من خلال التواجد العسكري للدولتين وتركز نفوذ كل منهما، فالإمارات تدرك حاجتها لغطاء السعودية واستغلال مكانتها الدينية وإمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي في تنفيذ أجندتها في الساحة الإقليمية، والسعودية تحرص على بقاء تحالفها مع الإمارات حتى لا تكون وحيدة، وتدرك حاجتها للوبي الإماراتي في الغرب، خاصة وأن التحالف تكون بالتزامن، مع تطلع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لولاية العهد حين كان وليا لولي العهد، ودعم سياسات بلاده وأولها تدخلها في العسكري في اليمن بهدف تأمين أمنها القومي، واستجابة لطلب الرئيس اليمني لمساعدة حكومته في استعادة السيطرة على المناطق ومؤسسات الدولة التي اسقطها تحالف الانقلابيين.

حصاد الخمس السنوات الماضية للتدخل العسكري، اختلفت نتائجه عن الأهداف المعلنة وتراجع التأييد الرسمي والشعبي إلى أدنى مستوياته،

وأصبح الدور الاماراتي متآمر ومتوجس من الدور السعودي، فعلى الرغم من مساعدة التحالف في البداية في استعادة السيطرة على المحافظات الجنوبية وفي مقدمتها العاصمة المؤقتة «عدن»، الأمر الذي استبشر به خيرا إلا أن المواقف تغيرت، منذ توقفت المواجهات عند الحدود الشطرية سابقا لدولتي اليمن قبل الوحدة 1990، وطبيعة الدور الاماراتي في ظل الصمت السعودي، وربما التنسيق معها في تعمد إضعاف الحكومة اليمنية في المناطق المحررة، ومنعها لعودة سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية لممارسة مهامها، وفي مقدمتها رئيس الجمهورية، وكذلك رفض تطبيع الحياة وفتح الموانئ والمطارات وتصدير النفط وتحصيل الموارد، مما جعل الحكومة أشبه بالرهينة لدعم التحالف وخياراته السياسية والعسكرية، وبالمقابل عملت على تجميع العناصر الانفصالية وتشكيلها في معسكرات وتدريبها وتسليحها ودعمها في السطو على معسكرات ومؤسسات الدولة، إلى حد طرد الحكومة ومحاولة فرض الانفصال بالقوة.

السعودية على المدى المتوسط قد لا تسمح بأن تنازعها الإمارات النفوذ في اليمن التي تعتقد أنه حكراً عليها، وكذلك لا تقبل بدولة مكافئة لها في تمثيل دول الخليج ولاعبة على المستوى العربي.

فالدولتان تتصرف كل منها وفق مصالحها الخاصة بعيدا عن الغزل الإعلامي، وقد تجلى ذلك في التقارب الإماراتي الإيراني وتجنب استهدافها العسكري، في مقابل زيادة الهجمات التي تتعرض لها السعودية، وآخرها قصف معامل شركة أرامكو في محافظة بقيق، والذي تسبب بوقف الإنتاج المقدر بأكثر من خمسة ملايين برميل يوميا.

## سلطنة عمان

لسلطنة عمان دور حاضر في الأزمة اليمنية من قبل انقلاب جماعة الحوثي على السلطة في 21 سبتمبر 2014، فقد لعبت السلطنة دور الوسيط بين الحكومة اليمني وإيران من جهة، وبين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي المسلحة من جهة أخرى، وسلطنة عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت الانضمام إلى التحالف العربي الذي شكلته السعودية لإنهاء انقلاب جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبد الله صالح.

مثَّلت سلطنة عمان حاضناً لقيادات الانقلاب، وعملت على المساعدة على تنظيم لقاءات الدبلوماسيين بها، بهدف الاتفاق على تسوية للصراع، ودعمت خيار الاتفاق على قيادة انتقالية للدولة اليمنية تشترك فيها مختلف الأطراف، وحاولت استثمار نجاح وساطتها في الملف الإيراني حينها مع الامريكان لدعم هذا الخيار، وفي الحقيقة لم يكن خيارها وحدها فقط، بل تبنته دولة الامارات بصراحة، ولم تعارضه السعودية أيضا، لكن تعنت الطرفين الممثلين للانقلاب في مفاوضات الكويت أفشل الاتفاق.

بدأ دور سلطنة عمان الانتقال من الظل إلى الواجهة، عندما بدأت الإمارات تشكيل أحزمة أمنية في محافظة المهرة المحادة للسلطنة، ونظراً لطابع العلاقة الإشكالي إن لم يكن العدائي بين الدولتين، فقد شجعت السلطنة أبناء المهرة على معارضة الوجود العسكري الإماراتي والسعودي لاحقا في المهرة وسقطرى على حد سواء.

نفت سلطنة عمان وجود عمليات تهريب أسلحة إلى مليشيا جماعة

الحوثي عبر سواحلها، ولدى سلطنة عمان مخاوف من انفصال جنوب اليمن ومن التواجد العسكري الإماراتي والسعودي فيها، ولا تزال تحتفظ بذكريات مؤلمة من دعم حكومة الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن لجبهة ظفار في سبعينيات القرن الماضي.

الجانب الآخر لدور سلطنة عمان، والذي حظي بتقدير الكثير، هو الدور الإنساني المتمثل في تسهيل عبور اليمنيين إلى الخارج عبر منافذها البرية، وعلاج الجرحى، والتوسط في اخراج بعض المختطفين كبعض أولاد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتواصل بعض المختطفين مع ذويهم، وتركيز جهودها على تقديم المساعدات الاغاثية في حدود إمكانياتها.

## دولة قطر

قطر حاضرة في الساحة اليمنية كبقية دول الخليج، وقد تميز موقفها المنفرد الداعم لوحدة اليمن، في حرب صيف 1994، في مقابل تأييد أغلبية دول مجلس التعاون للانفصاليين، ولعبت دولة قطر دور الوسيط بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي عام 2007، وفي أثناء ثورة 2011 ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح انسحبت من المبادرة الخليجية احتجاجا على مماطلته التوقيع عليه وقتل المتظاهرين.

في مارس 2015 انظمت قطر للتحالف العربي بقيادة السعودية، وشاركت بقواتها الجوية وانتشر جنودها في الحد الجنوبي، وفي منتصف عام 2017 فوجئت بإخراجها من التحالف بتهمة التآمر على دول السعودية والبحرين

والإمارات، وتعرضت لما تسميه حصارا مقابل المقاطعة التي تفضل تلك الدول تسمية إجراءاتها ضد قطر.

وجدت قطر ذاتها مستهدفة في أمنها القومي، وبدأت في البحث عن مقاومة تهديداته الاقتصادية والأمنية، وقد انعكست على موقفها السياسية وتغطية قنواتها الإعلامية للحرب في اليمن، وقد ساعدها في ذلك كثرة أخطاء التحالف وتباين ممارساته على الأرض والسياسة مع الشعارات المرفوعة، ورغم مقاطعة الحكومة اليمنية لقطر فقد ظلت معترفة بها وداعمة لوحدة اليمن وتطالب بإنهاء الحرب.

ومن جهة أخرى تولي السياسة القطرية اهتماما بالجوانب الإنسانية، من خلال المساعدات الاغاثية والتنموية والتي حرصت على استمرارها رغم إخراجها من التحالف في مايو 2017، والتحديات والعراقيل التي واجهت جهودها، حيث أوفت بتعهداتها في تمويل محطة كهرباء بعدن، وتقديم المساعدات عبر مؤسسات الأمم المتحدة والجمعيات الخيرية والتنموية، وما زال بإمكان دولة قطر تقديم المزيد من المساعدات، خصوصا إذا ما تسهلت إمكانية الوصول لها وانفتحت الحكومة اليمنية معها.

## إيران

تعد إيران بعد الثورة الخمينية من أقدم الفاعلين الإقليميين تدخلاً في الساحة اليمنية، فهي تدرك أهمية موقع اليمن وتركيبته السكانية في توسع نفوذها الإقليمي، وعينها على الأراضي المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقد عملت إيران على استقطاب الطلاب والشخصيات العامة، وتعبئتها ثقافياً وسياسياً، وتدريب بعضها عسكرياً، وتوفير الإمكانات لها لزيادة تأثيرها.

الدور الإيراني في اليمن قديم منذ أعقاب الثورة الإيرانية سنة 1978، والمنسجم مع الاستراتيجية التي اعتمدتها لتصدير الثورة، فقد تحولت التجربة الإيرانية إلى ملهمة للجماعات الشيعية والمتطلعة للسلطة، وقد شكل وقوف اليمن إلى جانب العراق في حربه مع إيران، ولجوء بدر الدين الحوثي إليها ومن ثم ابنه حسين زعيم الجماعة، عوامل إضافية حفزت تدخل إيران في اليمن، بهدف إضعافه والتأثير على البيئة المحلية اليمنية وجوارها خاصة السعودية.

وكعادتها وبعيداً عن الأضواء رعت إيران تأسيس جماعة الحوثي منذ البدايات، واعتمدت على بناء الكوادر وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية العسكرية والفنية وقبلها الثقافية، وبناء هيكل جماعة الحوثي التنظيمي والعسكري، وقد تسبب ذلك الدعم في توتر العلاقات الدبلوماسية وقطعها بين اليمن وإيران أكثر من مرة.

وكثيرة هي الشواهد على تدخلات إيران السياسية في اليمن، وحالات تهريب الأسلحة التي رصدتها وقبضت عليها الأجهزة الأمنية اليمنية، وقد ألقت السلطات على عدد من الخبراء الإيرانيين، واللذين أطلق سراحهم من سجن الأمن القومي عقب اسقاط جماعة الحوثي العاصمة صنعاء 2014، ورغم الحصار المفروض على اليمن فقد تمكنت إيران وحزب الله اللبناني من تزويد جماعة الحوثي بالأسلحة والتقنيات النوعية، وفي طليعتها الطائرات المسيرة والصواريخ.

كما عملت إيران على استقطاب قيادات الحراك الجنوبي وتدريبها في لبنان واستضافتهم في إيران، وأنشأت للحراك فضائية كانت تبث من المكان الذي تبث منه قناة المسيرة الناطقة باسم جماعة الحوثي في لبنان.

خلال السنتين الأخيرتين وفي ظل العقوبات المفروضة عليها حولت إيران الحرب في اليمن إلى ورقة بيدها تفاوض بها المجتمع الدولي، وقد انعكس على نشاط إيران الدبلوماسي، حيث استقبلت العديد من الوفود الحوثية ونظمت لهم مؤخرا في «أغسطس» لقاءات مع السفراء الأوروبيين لديها في مبنى وزارة الخارجية، واعترفت بالحكومة التي شكلتها جماعة الحوثي «أنصار الله»، وقبلت تعيين سفير لديها.

تقارير الخبراء وخاصة الأمريكيين يعتقدون أن إيران هي من نفذت الهجوم على معامل شركة أرامكو السعودية، والتي أعلنت جماعة الحوثي مسؤوليتها عن الهجوم، الذي تسبب بوقف نصف انتاج السعودية من النفط.

## الأمم المتحدة ومبعوثوها

شكلت اليمن منذ عام2011 وحتى 2014 الحالة الفريدة التي مكنت الأمم المتحدة من إحداث نجاح في التوصل إلى تسوية سياسية للانتقال السياسي عقب ثورة فبراير 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث أثمرت جهود مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر واتفاق الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على ضرورة الانتقال السياسي، في استعادة الثقة بالمنظومة الدولية، وقدرتها على ممارسة الضغوط على أطراف الصراع للتوصل إلى تسويات سياسية تحقق الأمن وتجنب البلد الحرب الأهلية.

لكن دور الأمم المتحدة ومبعوثيها، على المستوى السياسي والإنساني، وخاصة في الفترة التي سبقت انقلاب جماعة الحوثي على السلطة وما تلاها، تعرض للكثير من التراجع والتشوهات، وانعكس النجاح إلى فشل، على الرغم من تعاقب ثلاثة مبعوثين وتنظيم العديد من جولات التفاوض، بسبب الحسابات الخاطئة للمبعوثين والدول الداعمة، وغياب الشفافية والحيادية والفساد وضعف الالتزام بالمرجعيات الدولية، سواء فيما يتعلق بالتنديد بالانتهاكات والضغط على الأطراف لوقف الحرب وإنهاء الانقلابات، أو ما يتعلق بتوزيع المساعدات الاغاثية.

كما تقدمت الحكومة اليمنية بشكوى للأمين العام للأمم المتحدة تشكو ممارسات مبعوثه إلى اليمن البريطاني مارتن جريفيث.

جهود المبعوث الدولي جريفيث لم تشكل عوامل مساعدة لحلحلة الصراع، لكنه حول القضايا الفرعية إلى قضايا رئيسية، سواء من خلال آليات المفاوضات أو فترات جولاتها دون أن تتمخض عن إنجازات حقيقة، وبدلا عن المفاوضات الشاملة وتقديم الأمني على السياسي، تفضي لحل سياسي للصراع وفق القرار الدولي 2216، اعتمد المبعوث الدولي على المشاورات الخلفية بين ممثلي الأطراف المتصارعة في سياقات ندوات وورش عمل، والركون لتكتيك الحلول الجزئية للقضية الرئيسية، وكانت النتيجة عكسية، وباستثناء اتفاق ستوكهولم، والذي لم يتحقق منه إلا اتفاق وقف إطلاق النار وبعض الإجراءات الشكلية، فقد فشل المبعوث البريطاني حتى نهاية نوفمبر 2019 في تحقيق اتفاق شامل، وحتى في المجال الإنساني، المتعلق بتبادل الاسرى وفك حصار المدن والمنافذ.

## الموقف الدولي

على الرغم من تباين المواقف الدولية في كثير من القضايا في الدول الأخرى، فقد ظل الموقف الدولي في مجلس الأمن ثابتا في دعم وحدة اليمن والحكومة الشرعية، ورافضا للانقلاب الذي قامت به مليشيا جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي.

تركز أغلب الدول اهتمامها على مكافحة الإرهاب، وتتناقل أخبار عن وجود لعناصر من القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية في المناطق التي تسيطر علها الإمارات، والمجتمع الدولي يرى باستحالة الحسم العسكري،

وتدفع الدول باتجاه التسوية السياسية ولو بالتحايل على قرار مجلس الأمن 2216 باعتبار أن الواقع قد تجاوزه بحسب محالات بعض الدول، لكن تعنت الاطراف المنقلبة والقناعة بضعف فرص نجاح التسوية والانشغال في ملفات دولية أخرى، عوامل ساهمت في تقليل الضغط على الأطراف الإقليمية والمحلية لوقف الحرب.

وبعد المبادرات الدولية السابقة، فقد شهدت الجهود الدولية ركودا نظرا لعدة عوامل، منها: الموقف الأمريكي الذي تحول إلى مساند بالمطلق للموقف السعودي والإماراتي في الحرب في اليمن، منذ تولى الرئيس دونالد ترامب السلطة، حيث قاومت إدارته الضغوط الداخلية لوقف بيع الأسلحة للسعودية والامارات، ويقترب منه الموقف الفرنسي، رغم وجود مصالح اقتصادية في اليمن، ومن جهة أخرى فقد قل ضغط الدور البريطاني للتسوية السياسية متأثراً بحالات الانتقال السياسي في بريطانيا على خلفية الخروج من الاتحاد الأوروبي، ويبدوا الموقفان الروسي والصيني أكثر مساندة للحكومة وتقللا من تأثير السعودية والامارات عليهما، أما ألمانيا من جهتها استمرت في تنظيم ورش العمل بين الأحزاب السياسية وتدريب المنظمات الفئوية، بهدف تعزيز فرص الحل السياسي.

## المستقبل

يبدوا مستقبل الحرب في اليمن يتعقد يوما بعد آخر، على المستوى السياسي والعسكري، نظرا لتعدد الفاعلين الإقليميين، ودورهم في إبراز فاعلين محليين على حساب الفاعلين الرئيسين، مدفوعين بأطماع اقتصادية ورغبات الهيمنة، في ظل تراجع دور مؤسسات الدولة لصالح الفاعلين دونها، المسنودين من الدول الإقليمية التي تتنافس وتتصارع في أكثر من ساحة.

وفي حالة يسودها الضبابية بين إمكانية التوصل لتسوية سياسية مدفوعة بالهدوء التي تشهدها أغلب جبهات المواجهة والاتفاقات الجزئية، يتوقع جولات من الصراع داخل المناطق المحررة بين الجيش الوطني والانفصاليين ومن خلفهم الإمارات في حال فشل اتفاق جدة الرياض، والذي قد يكون تكتيكيا ومرحليا للتحضير لحرب قادمة، نظرا لتناقض أهداف الطرفين ومصالحهم وحلفائهم، إضافة إلى احتمالية حروب داخل هذه الأطراف (حروب تحت وطنية)، وبالمقابل تتعزز قبضة جماعة الحوثي على المناطق التي تسيطر عليها، ومن المحتمل أن التصعيد الإقليمي والذي بلغ ذروته بقصف شركة أرامكو النفطية قد يقود لمواجهة أوسع، وتباين بين السعودية والامارات، أو قد يدفع باتجاه تسوية سياسية شاملة، أو تفاهمات جزئية بين القوى الإقليمية وترك اليمنيين في تفتيت ذاتي وتطبيق النموذج الصومالي، وتبقى الآمال بتجلي الحكمة اليمنية حاضرة وقبل ذلك ألطاف الله.

## توصيات

- وجوب تمسك قيادات الدولة بالثوابت الوطنية وحقوق ومصالح اليمن، ومقاومة الضغوط الإقليمية والدولية، في أي تسوية سياسية، تشرعن فرض الأمر الواقع على حساب الدولة اليمنية، وأي موافقة عليها تعد خيانة وطنية.

- تصحيح مسار العلاقة مع التحالف بقيادة السعودية، وتقييدها بالمصالح الوطنية.

- عودة الحكومة الى الداخل وضرورة بقاءها فيها وتفعيل مؤسساتها ومهامها.

- تمكين القدرات والكفاءات الوطنية من مواقع المسؤولية، ووضع حد للفساد داخل مؤسسات الدولة المدنية العسكرية.

- دعم الاصطفاف الوطني الرافض لاستهداف النظام الجمهوري ووحدة اليمن، وتعزيز التواصل مع القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية والعسكرية، لمقاومة المشاريع السلالية والمناطقية، والتعجيل باستعادة المناطق ومؤسسات الدولة.

- استئناف تصدير النفط والغاز، وتحصيل إيرادات الدولة، مما يساهم في أداء مهامها ويقلل اعتمادها على دول التحالف وتأثيرها على القرار الوطني.

- تفعيل أداء السفارات والبعثات الدبلوماسية للتواصل مع الدول والمنظمات الدولية لشرح مواقف الحكومة اليمنية، والتذكير بالأهداف التي شرعنت تدخل التحالف العسكري في اليمن، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2216.

- دور الجاليات اليمنية في المهجر، ومطالبة الدول والمنظمات الدولية الضغط على التحالف لتصويب سياساته في اليمن، وتحميله نتائج الانحرافات التي تضر بسلامة وحدة اليمن، والانتهاكات التي تقع ضمن المناطق المسيطر عليها.

- تبني مصالحات اجتماعية، تعزز الوحدة الوطنية وتمنع أي شرعنة للانقلابين.

- حصر التعامل العسكري الخارجي مع الحكومة اليمنية، وفرض إدارة مؤسسة الجيش والأمن سلطتها على الفصائل المسلحة.

# خاتمة الكتاب

شكل حصاد السنوات الخمس الماضية للحرب في اليمن نتائج سلبية على حياة المجتمع اليمني سياسياً واجتماعياً واقتصاديا وأمنياً، فقد دُمرت البنى التحتية وقُوضت مصادر العيش وتفشت الأمراض وتعرض النسيج الاجتماعي للتمزق وتعددت الصراعات وأُضعفت الحكومة اليمنية ومؤسساتها لصالح الجماعات المتمردة والانفصالية. كما كشفت الأحداث عن وجود مشكلات مزمنة لدى مختلف الأطراف والفاعلين المحليين في الحرب نتيجة الارتهان لماضي صراعاتها وضعف مؤسساتها وديناميكيتها السياسية، إضافة إلى ارتفاع قوة تأثير الفاعلين الإقليميين في الساحة اليمنية.

فخلال السنوات الخمس الماضية تعرضت الهوية الوطنية «اليمنية» الجامعة للتهميش نتيجة ضعف رموز الدولة وأداء مؤسساتها والخطاب المتخاذل لبعض القوى السياسية «الوطنية» تجاه مشاريع الفرز المناطقي والطائفي والتفتيت الجغرافي والمجتمعي، غير مدركة لخطورة تداعيات تلك الأعمال في حال استمرار أدائها على هذا النحو، فالتصنيفات والتقسيمات لن تقتصر على ثنائية (زيدي – شافعي) ولا (شمالي – جنوبي) وإنما ستتعدد داخل كل مكون جغرافي ومذهبي.

فقد تصدرت الهويات الفرعية التي يراد تصويرها بعيداً عن الحقائق باعتبارها الأساس، وأن الهوية الوطنية الجامعة كانت مجرد استثناء في التاريخ اليمني المعاصر، ولذلك لا تزال بعض القوى تبذل جهوداً لإبراز هويات فرعية

أخرى وتحويلها إلى مسلمات، والغريب أنها ترتكز على البعد الجغرافي المناطقي بسبب غياب مبررات موضوعية أخرى، مثل الهوية التهامية، والهوية الحضرمية، والهوية المهرية. ومن جهة أخرى، ظهر مجدداً فرز اجتماعي (هاشميين وأقيال وعباهلة)، ورغم ما سبق لم يفقد المجتمع اليمني الإحساس بهويته الجامعة، لكنها تحتاج إلى جهود إضافية لرد اعتبارها وإصلاح النسيج المجتمعي الوطني، وبناء دولة يمنية تضمن الحقوق والحريات وتسمح بتشارك الجميع في السلطة والثروة لضمان مستقبل آمن ومزدهر.

ولذلك يتوجب على المثقفين والقوى السياسية والاجتماعية أن يكثفوا من أدوارهم الوطنية لفضح زيف الشعارات والخطابات العنصرية الطائفية والمناطقية والجهوية في شمال اليمن وجنوبه. وكذلك ضرورة الاهتمام بتعزيز الهوية الوطنية والتوعية بضرورة المحافظة عليها باعتبارها طوق نجاه وسد مانع من الصراعات الجهوية، مع تفهم الهويات الفرعية بحجمها وطبيعتها التنوعية، لا التمايزية السياسية، المنازعة للهوية الوطنية الجامعة.

وخلال هذه الفترة تغيرت كثير من المعادلات وموازين القوى في اليمن سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وتعددت القوى المسيطرة على الأرض، فقد طغى دور القوى الوليدة ذات الخلفية القديمة التي تعتمد على السلاح على حساب القوى السياسية الحزبية، والتي بدورها وجدت ذاتها غارقة في التحشيد العسكري بدوافع «الاضطرارية» عند بعضها و»الرغبة» عند أخرى. كما تغيرت تموضعات التحالفات والعداوات التي تكونت بداية

الحرب عما هي عليه اليوم، فقد انتهى تحالف الرئيس السابق علي عبد الله صالح مع جماعة الحوثي بمقتله على يديهم بعد مواجهات دامة يومين 2-4 ديسمبر 2017، وتحول ابن شقيقه العميد طارق محمد صالح إلى حليف مع التحالف العربي وأعطيت له الكثير من الإمكانيات العسكرية وخصصت له منطقة نفوذ عسكري في الساحل الغربي لليمن.

كما لم تعد الحرب مقتصرة على داخل الحدود اليمنية فقط، بل تجاوزت وامتدت المواجهات إلى داخل الأراضي السعودية، حيث طال القصف عاصمتها «الرياض» وتعرضت العديد من السفن ومصادر الطاقة في السعودية لهجمات صاروخية. وكان التحول الأبرز في هذا السياق هو التطور في قدرة الحوثيين على تنفيذ هجمات عن طريق «الطيران المسير» والصواريخ بعيدة المدى.

ومن جهة أخرى، تعرضت مؤسسات سلطات الدولة الثلاث، وخصوصاً التنفيذية والتشريعية، للضعف والتشظي وتعدد الولاءات خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة 11 فبراير 2011، وزادت أكثر بعد الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي بمساعدة الرئيس السابق علي عبدالله صالح في 21 سبتمبر 2014، ثم التدخل العسكري للتحالف العربي بقيادة السعودية في 25 مارس 2015، وذلك بفعل طبيعة الأداء الضعيف للرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي، إضافة إلى قلة كفاءة المستويات القيادية العليا التي أوكلت إليها مهمة إدارة الدولة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد.

ركز التحالف العربي بقيادة السعودية على التعامل مع تفويض الرئيس عبدربه منصور هادي له بالتدخل في اليمن، ولكن لم يعمل التحالف على دعم عودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن، بل وضعت الكثير من العراقيل أمامها، وتطور موقف التحالف تجاه السلطة الشرعية، من الدعم والمساندة، إلى إبقاء مؤسساتها ورموزها مجرد مظلة لترتيبات خاصة ساهمت في تقويض نفوذ الدولة اليمنية وصعوبة فرض الاستقرار المستدام في اليمن.

وقد ساهمت الكثير من العوامل باهتزاز ثقة المواطنين اليمنين بالحكومة الشرعية والتحالف العربي الداعم لها على حد سواء، خصوصاً مع احتفاظ الانقلابين بنموذج للاستقرار نسبياً في العاصمة صنعاء، مقارنة بالعاصمة المؤقتة عدن، عززتها الإجراءات التي تقوم بها بعض القيادات التنفيذية في السلطة الشرعية، خصوصاً تلك المنتمية للمحافظات الجنوبية، حيث عملت على تقوية سيطرة الهياكل الانفصالية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة على حساب مؤسسات الدولة اليمنية.

مواقف الأحزاب السياسية تجاه القضايا الوطنية وعلاقتها مع بعضها البعض ظلت محكومة باستدعاء الماضي ومشبعة برغبة الاستئثار والاقصاء رغم تجربتها السياسية في التنسيق والتعاون التي مثلتها تجربة تكتل اللقاء المشترك ودورها في ثورة 11فبراير 2011. كما عادة الغلبة للبعد الأيديولوجي الصراعي على البعد السياسي الوطني في تعاطي الأحزاب والقوى السياسية مع العديد من القضايا في مخالفة بالغة لشعاراتها وأدبياتها، مما جعل

الأحزاب السياسية تدفع ثمن مواقفها المتذبذبة والكيدية أحياناً، وتحولت إلى أشبه بتجمعات نفعية تبني مواقفها من القضايا الوطنية المصيرية وفق نسب محاصصتها في الوظيفة العامة، وطبيعة علاقات نظيرتها السياسية مع الدول الإقليمية، في محاولة كيدية لتعزيز حضورها ولو على حساب المصالح الوطنية، الأمر الذي يحتم على النخب والشباب المهتمين بالشأن العام السعي الجدي للضغط على الأحزاب لتصويب مواقفها وتفعيل أدائها، وكذلك البحث عن أشكال جديدة للفعالية والنشاط السياسي من خلال ارتكاز التنافس السياسي على البرامج السياسية الاقتصادية،، لا النظريات والقوالب الايديلوجية.

كما يتوجب على النخب الوطنية العمل على تعزيز التواصل مع القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية والعسكرية، وإعادة صياغة التحالف الوطني الرافض لاستهداف النظام الجمهوري ووحدة اليمن وعلى أساس الشراكة في مواجهة الانقلاب. والعمل على تعزيز معادلة استحقاقات النضال والمكاسب السياسية، ومقاومة المشاريع السلالية والمناطقية، لضمان الفعالية المطلوبة في التعاطي مع التحديات الراهنة والتعجيل باستعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها على كامل الجغرافيا اليمنية.

يستدعي ذلك إنشاء صيغة عمل مشتركة وملزمة بين المؤسسة الرئاسية والحكومة من جهة، ومجلس النواب من جهة أخرى، بهدف تحصين كيان الدولة، وصون مصالحها، ويتطلب ذلك أيضا تأمين اجتماع مجلس النواب وعقد جلساته الدورية وتفعيل دوره، وخاصة الرقابي، وإنهاء حالة الفردية

التنفيذية في إدارة هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها اليمن وعدم القبول بالدور الشكلي لمجلس النواب أو تمرير اتفاقات تتعلق بالمصالح الوطنية.

تعاملت كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة بسلطة مطلقة في تدخلها في الشأن اليمني الداخلي وأصبحت أكثر فاعلية ونفوذاً من الحكومة اليمنية، فقبل أن يحقق التحالف العربي بقيادة السعودية أي من أهدافه المعلنة، وأبرزها عودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة صنعاء؛ انكشفت الأهداف الخاصة للتحالف، مدفوعة برغبة الانتقام من الربيع العربي، والمتمثلة في إيجاد وجود عسكري ونفوذ دائم لكل من السعودية والامارات في المحافظات الجنوبية والشرقية، وجمدت كثير من الجبهات العسكرية التي تقاتل جماعة الحوثي، وانتقل الصراع إلى داخل المكونات الداعمة للشرعية المحلية والإقليمية. فقد اعتمد التحالف سياسات وإجراءات تستهدف تجريف مؤسسات الدولة اليمنية وشل قدرتها عن القيام بدورهما الارتكازي في حفظ كيان الدولة، وتحصينها من المشاريع الهدامة والتهديدات الوجودية التي تستهدف وحدتها الترابية وتلاحمها الوطني وكيانها الجغرافي، وقدرتها على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها.

يستوجب ما سبق تصحيح مسار العلاقة مع التحالف بقيادة السعودية، وتقييدها بالمصالح الوطنية، وتمسك قيادات الدولة والقوى السياسية بالثوابت الوطنية وحقوق ومصالح اليمن، ومقاومة الضغوط الإقليمية والدولية، في أي تسوية سياسية منعاً لشرعنة وفرض الأمر الواقع على حساب الدولة اليمنية ومصالحها، مع الإقرار بإمكانية عقد أي اتفاقات دولية في ظل ظروف

طبيعية تحقق المصالح المشتركة دون المساس بالمصالح الوطنية.

كما يفرض الوضع الحالي ضرورة عودة الحكومة إلى العاصمة المؤقتة «عدن» وبقاءها فيها وتفعيل مؤسساتها ومهامها، ووضع حد للفساد داخل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وتمكين القدرات والكفاءات الوطنية من مواقع المسؤولية، وتفعيل موارد الدولة وتحصيل عائداتها، مما يساهم في أداء مهامها ويقلل من اعتمادها على دول التحالف وتأثيرها على القرار الوطني. كما يتوجب حصر التعامل العسكري الخارجي مع الحكومة اليمنية، وفرض إدارة مؤسسة الجيش والأمن سلطتها على الفصائل المسلحة، وتفعيل أداء السفارات والبعثات الدبلوماسية للتواصل مع الدول والمنظمات الدولية لشرح مواقف الحكومة اليمنية والتذكير بالأهداف التي شرعنة تدخل التحالف العسكري في اليمن وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2216. ومن ثم تفعيل دور الجاليات اليمنية في المهجر، ومطالبة الدول والمنظمات الدولية الضغط على التحالف لتصويب سياساته في اليمن وتحميله نتائج الانحرافات والانتهاكات التي تقع ضمن المناطق المسيطر عليها والتي تضر بسلامة ووحدة اليمن.

**المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية**

تعتبر المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مؤسسة عربية، علمية، غير ربحية، تمارس مهامها وأنشطتها من مدينة اسطنبول التي تعد موقعها الرسمي. وتعمل على تحقيق أهدافها عبر وسائل البحث العلمي والدراسات الأكاديمية المختلفة.

**الرؤية**

المساهمة في نشر المعرفة وتبادل المعلومات مع الأفراد والجهات ذات العلاقة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**الرسالة**

تمثل المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية جسر تعبر من خلاله الكثير من صنوف المعرفة والتعارف والتفاهم بين العرب والعالم عبر الدراسات البحثية والأكاديمية، وصولاً لبلورة قناعات وتفاهمات علمية ومعرفية مشتركة بما يسهم في تطوير البنية السياسية والعلمية الديموقراطية والتنمية الشاملة المستدامة.

**قيمنا**

1. تعزيز قيم الديموقراطية التشاركية.
2. دعم إرادة الشعوب في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
3. الانفتاح على الآخر والاستفادة من التجارب الانسانية.
4. المساهمة في تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسات صنع القرار.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi
Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd, Hakan İş Merkezi
No:2 K:2 D:12, 34188 Bahçelievler/İstanbul - Türkiye
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com